الأمم المتحدة

A/61/PV.20

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والستون
الجلسة العامة ٢٠
الثلاثاء، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيدة هيا راشد آل خليفة ..... (البحرين)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لدولة السيد أندري ستراتان، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والاندماج الأوروبي في جمهورية مولدوفا.

السيد ستراتان (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدتي، على انتخابكم رئيسة للدورة الحادية والستين للجمعية العامة متمنيا لكم كل النجاح في هذا المنصب الرفيع والمسؤول. كما أوجه التهنئة إلى سلفكم، السيد يان إلياسون.

أود الإعراب كذلك عن بالغ التقدير وعاطر الثناء لمعالي الأمين العام، السيد كوفي عنان، على الالتزام والتصميم اللذين تحلى بهما في أداء مهامه الهامة. وفيما يتصل بالانتخابات الوشيكة للأمين العام الجديد، أغتنم هذه الفرصة لأذكركم بأن أوروبا الشرقية هي المنطقة الوحيدة التي لم تتبوأ هذا المنصب الرفيع. وفي هذا الصدد، نرحب بترشيح فخامة السيدة فايرا فايك – فرايبرغا، رئيسة جمهورية لاتفيا.

لا تزال الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ماثلة بقوة في أذهاننا. والذكرى السنوية الخامسة لهذه المأساة ملأت من جديد شاشات تلفزتنا بمشاهد مروعة من المعاناة والموت. وقد ذكرتنا تلك المشاهد بالعزم الضروري لمكافحة الإرهاب، الذي يُشكل أحد أخطر التهديدات للسلام والأمن الدوليين.

وإذ تأخذ مولدوفا هذا الأمر في الاعتبار، فإنها تدعم بشكل كامل الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، التي أقرتها الجمعية العامة مؤخرا، وترحب بقرار الجمعية مواصلة النظر في التقرير المرحلي للأمين العام A/60/891 حول منع الصراع المسلح، أثناء دورتها الحالية. وإننا نعتبر التدابير المحددة في خطة عمل الاستراتيجية شاملة في تفاصيلها وطموحة في رؤيتها. ونحتاج إلى اتخاذ خطوات عملية فرديا وجماعيا لتنفيذ أحكام هذه الخطة. وبالمثل، نعتقد أن التوصيات الواردة في التقرير المرحلي للأمين العام ستكون

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

06-53607 (A)

بمثابة نقاط إرشادية للدول الأعضاء في منع الصراعات في العالم قاطبة.

ولقد أوكلت الأمم المتحدة إلى العديد من المنظمات الإقليمية، بموجب أحكام الفصل الثامن من الميثاق، معالجة عدد من الصراعات التي لا تقع في مركز اهتمام مجلس الأمن. ونحتاج إلى تواصل أكثر تنظيما مع هذه المنظمات الإقليمية. فلا ينبغي أن يفلت من اهتمام الأمم المتحدة أي صراع في العالم، سواء كان على جدول أعمال مجلس الأمن أم لم يكن.

من هذا المنظور، يسرنا أن الجمعية العامة، على الرغم من معارضة بعض الدول الأعضاء، وافقت على أن تدرج في جدول أعمال هذه الدورة بندا جديدا، البند ٢٧، الذي اقترحته أذربيجان وجورجيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا – غوام: ''الصراعات الطويلة الأمد في منطقة غوام وآثارها على السلام والأمن والتنمية الدولية''. وهذه الصراعات الباقية بدون حل تواصل التأثير سلبا على التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لدول غوام وملايين الناس المقيمين فيها. ونعتقد أن طرح هذه المسألة على المجتمع الدولي من خلال الجمعية العامة سيسهل حل الصراعات في أذربيجان وجورجيا وجمهورية مولدوفا، ولن يقوض، كما يخشى البعض، الآليات القائمة للتفاوض حول تحقيق تسوية لهذه الصراعات. وفي هذا السياق، وبالنيابة عن حكومة جمهورية مولدوفا، أود أن أعرب عن الامتنان العميق لتلك البلدان التي دعمت مبادرتنا.

إن الصراع الترانسدنستري هو أولا وأخيرا حصيلة مصالح وخطط جيوسياسية. فقد انفجر بدعم خارجي فور انهيار الاتحاد السوفياتي وإعلان استقلال وسيادة جمهورية مولدوفا. وخلافا لصراعات داخلية أخرى أثارتها وغذتها مشاعر عرقية ودينية، كان لذلك الصراع طابع سياسي. وتماثل البنية العرقية للسكان على جانبي نهر دنايستر، غني عن البيان في هذا الصدد ولا يمكن إنكاره.

ولقد قامت السلطات المولدوفية طوال السنوات باعتماد سياسات محددة تهدف إلى ضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان في الأقليات العرقية، وفقا لأعلى المعايير الدولية. والمنظمات الدولية المعنية بمسائل حقوق الإنسان أكدت تكرارا استيفاء جميع الشروط المطلوبة لحماية الهويات الثقافية واللغوية للأقليات العرقية في جمهورية مولدوفا. وتشمل هذه الشروط وجود مدارس عديدة تعمل على أساس لغات الأقليات، فضلا عن الاستخدام الواسع للروسية باعتبارها لغة التواصل بين الأعراق المختلفة.

والحل المقبول لمسألة إلغاغوز، بمنح المنطقة المعنية وضعا خاصا هو أحد الإنجازات العظيمة لسياسة مولدوفا الوطنية. إنه يقدم مثالا فريدا في أوروبا بعد الحرب الباردة، على صراع داخلي تمت تسويته بنجاح بوسائل سياسية. وهذه التطورات، إزاء فقدان الديمقراطية، والانتقادات المتزايدة من المجتمع الدولي لنظام تيراسبول الترانسدنستري الاستبدادي في المنطقة، أقنعت القادة الانفصاليين بالإقلاع عن الاستغلال السياسي للعوامل الثقافية واللغوية في عملية التفاوض.

وينبغي التأكيد هنا على أن المنطقة التي يسيطر عليها الانفصاليون هي إحدى المناطق القليلة من نوعها في العالم، حيث الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية المعارضة للنظام الانفصالي محظورة؛ وحيث حرية وسائل الإعلام وحرية الرأي لا وجود لهما؛ وحيث تنتهك بصورة منهجية حريات أساسية أخرى، وخاصة حريات السكان المولدوفيين الأصليين.

علاوة على ذلك، أن أنواعا مختلفة من الأسلحة التقليدية، بما فيها تلك المحظورة أو المحددة بقيود من الأنظمة

الدولية لضبط الأسلحة، يستمر تصنيعها في المنطقة خلافا للقانون. ويقوم القادة الانفصاليون بعملية ناشطة لتعزيز القوة العسكرية في المنطقة على الرغم من الجهود الدؤوبة التي تبذلها مولدوفا لخفض قواتها العسكرية وتسوية صراعها السياسي عبر وسائل سلمية حصرا، بدون التخلي عن وضع حيادها الدائم.

والسلطات المولدوفية مصممة على إيجاد حل سياسي للصراع الترانسدنستري في المنطقة استنادا إلى احترام سيادة البلد وسلامة أراضيه. وينبغي حل هذه المشكلة الأمنية الإقليمية عن طريق المفاوضات، بمشاركة فعاليات أساسية في صيغة ”٥ + ٢“. وينبغي أن يكون الهدف النهائي للمفاوضات صياغة وضع قانوني خاص لهذه المنطقة ضمن جمهورية مولدوفا. ولا بد من إرساء الديمقراطية في المنطقة ونزع السلاح منها كشرطين مسبقين للتقدم في عملية التسوية.

لدينا خارطة طريق لتسوية الصراع، هي الخطة الأوكرانية، إلى جانب الوثائق التي أقرها البرلمان المولدوفي في صيف عام ٢٠٠٥. ومن المهم أن تستأنف المفاوضات في أقرب وقت ممكن، بدون أية شروط مسبقة. والدعوات إلى إجراء هذه المفاوضات مدعومة من جمهورية مولدوفا. ومع أنه لم يتحقق سوى تقدم ضئيل في الجولات الأربع من مفاوضات صيغة ”٥ + ٢“، فإننا نعتقد أنه من الضروري جدا إجراء المحادثات بدلا من الإبقاء على واقع الحال.

ورغبة من السلطات المولدوفية في تحقيق تقدم في عملية التسوية، فإنها قامت بعدد من الأعمال التكميلية. ففي ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥، أقر البرلمان المولدوفي قانونا حول الأنظمة الأساسية للوضع القانوني الخاص بالمستوطنات على الضفة الغربية لنهر نيسترو. ويمنح هذا القانون منطقة ترانسدنستريا الحق في حل مستقل للمشاكل المتصلة بالتنمية القانونية والاجتماعية والاقتصادية، مع التقيد بدستور جمهورية مولدوفا وقوانينها. وعلاوة على ذلك، يمنح القانون منطقة ترانسدنستريا الحق في أن يكون لها هيئاتها التشريعية والتنفيذية، فضلا عن المزيد من اللغات الرسمية.

وفي الإطار نفسه، توافرت الظروف الملائمة لاحتواء أنشطة الشركات الترانسدنسترية في الإطار القانوني للبلد، من خلال تسجيلها لدى السلطات الدستورية المعنية، مما يتيح لهذه الشركات الاستفادة الكاملة من الأفضليات التجارية التي تتمتع بها مولدوفا مع شركائها، بمن فيهم الاتحاد الأوروبي. وكان ذلك ممكنا بفضل الالتزام المشترك بين السلطات المولدوفية والأوكرانية بالحفاظ على حدود مشتركة. وانتشار بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة على الحدود سهل التعاون بين الأجهزة المولدوفية والأوكرانية المعنية، بغية إقامة نظام جمركي واحد، وضبط الحدود بكفاءة. وإننا على ثقة بأن هذا التفاعل الثلاثي سيسهم في تسوية المشكلة الترانسدنسترية.

ونغتنم هذه الفرصة لإبلاغ الجمعية العامة أن النظام الترانسدنستري الانفصالي أجرى في ١٧ أيلول/سبتمبر ما سُمي استفتاء حول مستقبل المنطقة. وإننا ندين هذا الاستفتاء الزائف لأنه ينتهك بشكل سافر دستور جمهورية مولدوفا، ويقوض سلامة أراضينا، ويخالف قيمنا ومعاييرنا الديمقراطية. وجمهورية مولدوفا ممتنة للوسطاء والمراقبين في عملية التفاوض – الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأوكرانيا – على موقفهم الحاسم بعدم الاعتراف بتلك المهزلة.

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء حالات التوتر في المنطقة الأمنية. فعدم كفاءة الآلية الراهنة لحفظ السلام تفرض الحاجة إلى جعلها بعثة متعددة الجنسيات لحفظ السلام بولاية دولية. وإننا نرحب بأفكار معينة بهذا المعني، ومستعدون

لتناول هذه المسألة بطريقة موجهة نحو النتائج دون إبطاء. وفيما يتصل بالجانب العسكري لا بد من أن أكرر التعبير عن القلق والأسف العميقين لأن الاتحاد الروسي لم يف بعد بالتزاماته التي قطعها على نفسه في اسطنبول. والتنفيذ الكامل لهذه القرارات سيسهل عملية بدء التنفيذ للمعاهدة المعدلة حول القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. كما أننا نؤكد الحاجة إلى تفتيش دولي سريع لمستودعات الذخائر في منطقة ترانسدنستريا. فقد طال الانتظار لرصد مؤسسات الصناعة العسكرية في المنطقة الشرقية من جمهورية مولدوفا.

وتحتفل جمهورية مولدوفا هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لاستقلالها. وخلال هذه الأعوام الـ ١٥، تشاطرنا تشاطرا كاملا، بوصفنا دولة عضوا في الأمم المتحدة، القيم المشتركة للمنظمة ومسؤولياتها وانجازاتها ونكساتها. وبالرغم من ذلك، أرسينا الأسس لإنشاء مجتمع ديمقراطي تحترم فيه احتراما كاملا الحقوق الأساسية للإنسان وحقوق الأقليات الوطنية. وتمثل الانجاز الرئيسي الذي تم تحقيقه في توطيد جمهورية مولدوفا بوصفها بلدا أوروبيا محبا للسلام ومستقلا. واختارت جمهورية مولدوفا اختيارا لا رجعة فيه طريق التكامل الأوروبي بوصفه هدفا إستراتيجيا لسياستها الخارجية. ونحن ملتزمون التزاما تاما بفكرة الاندماج في نظام القيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأسرة الاتحاد الأوروبي. ويحدونا الأمل في أن يفتح لنا التنفيذ الناجح لخطة العمل المشتركة بين الاتحاد الأوروبي ومولدوفا إمكانية إعلاء العلاقات التعاقدية مع الاتحاد الأوروبي إلى مستوى جديد.

وفي الختام، أعرب عن الأمل بان تدار إجراءات الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين بروح التضامن وبنهج واقعي وبناء إزاء المسائل المعقدة التي تجابه العالم اليوم. ووفد جمهورية مولدوفا ملتزم بالإسهام، إلى جانب الدول الأعضاء الأخرى، في بلوغ الأهداف السامية للأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مامادي كونديه، وزير الدولة ووزير الخارجية في غينيا.

السيد كونديه (غينيا) (تكلم بالفرنسية): يسعدني كثيرا أن أعرب لكم، سيدتي الرئيسة، عن أحر تهاني وفدي على انتخابكم لرئاسة الدورة الحادية والستين. إن الدول الأعضاء، بمنحها لكم الثقة بوصفكم السيدة الثالثة التي تتبوأ رئاسة الجمعية العامة، أرادت أن تعترف بمواهبكم بصفتكم دبلوماسية محنكة وان تشيد بالإسهام الهام الذي قدمه بلدكم في تحقيق مثلنا العليا السامية للحرية والسلام والازدهار في العالم. وبلدي، الذي يتشاطر القيم المشتركة مع بلدكم، يتمنى لكم كل النجاح في الاضطلاع بولايتكم. كما أود أن أشيد بالعمل المتميز الذي أنجزه سلفكم، السيد يان إلياسون، الذي قاد أعمال الدورة الستين بحكمة وبفعالية كبيرتين.

والواجب الآخر الذي يسعدني جدا يتمثل في الإعراب لإبن أفريقيا البار، هو الأمين العام كوفي عنان، عن أعلى تقدير من فخامة الجنرال لانسانا كونتي، رئيس الجمهورية، على إسهامه البارز في تعزيز القيم الأساسية للأمم المتحدة. وفي هذا الوقت، وبينما يستعد لتسليم الشعلة إلى خلفه، أود أن أعرب له عن أعمق امتناننا.

كما ترحب غينيا بانضمام الجبل الأسود إلى الأسرة الكبيرة للأمم المتحدة.

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ اتخذت الجمعية العامة قرارات هامة، بوصفها نتائج اجتماع رفيع المستوى، تشكل خريطة طريق لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ولإصلاح المنظمة بغية تكييفها مع عالم متغير. ويشعر وفدي بالسرور للإصلاحات التي بدأت والتقدم الذي تم إحرازه. ونرحب بإنشاء مجلس حقوق الإنسان، وهو أداة مناسبة لتعزيز الحقوق الأساسية فضلا عن الإدارة الوطنية والدولية الرشيدة.

وبالمثل، يحدونا الأمل في أن تقدم اللجنة الجديدة لبناء السلام إسهاما هاما نحو حشد الموارد اللازمة لمساعدة البلدان الخارجة من الصراع.

ولكن، وبعد ستة عقود من إنشاء الأمم المتحدة، لم يكتمل بعد اتخاذ المنظمة لإجراء ثابت في ما يتعلق بالتنمية والمعونة الإنسانية والبيئة. وإصلاح إدارة الأمانة العامة، الذي يتضمن تقديم تضحيات فردية وجماعية، لا يهدف إلى تخفيض كلفات الأمم المتحدة فحسب، بل يهدف أيضا إلى استثمارات أفضل بغية تعزيز فعالية المنظمة. وبغية أن تمضي المنظمة قدما، على المجتمع الدولي أن يوطد الإصلاحات وأن يبسطها لتشمل الأجهزة الرئيسية للمنظمة. وغينيا تؤيد تأييدا ثابتا هذه الديناميكية، التي تشكل الأمر الوحيد الذي يمكن أن يضمن شفافية هيئات المنظمة وتمثيلها وفعاليتها. وبطبيعة الحال، فان هذه العملية تتوقف على الإرادة السياسية لجميع الدول الأعضاء في المنظمة، بدون استثناء.

وفي مجال صون السلام والأمن الدوليين نشهد أسبابا للشعور بالارتياح والقلق على السواء.

ففي أفريقيا، وخاصة في الجزء الغربي، يشعر وفدي بالسرور لأنه تمت استعادة السلام في غينيا - بيساو وسيراليون وليبريا. ولكن التوازن في هذه الدول ما زال مختلا. وبالتالي نناشد المجتمع الدولي تعزيز تعاونه مع الحكومات المنتخبة ديمقراطيا في هذه الدول بغية تعزيز السلام وكفالة الانتعاش السريع لاقتصاداتها.

وفي كوت ديفوار تدخل عملية السلام مرحلة حاسمة، مع تسوية المسائل الحساسة المتصلة بإجراء الانتخابات الحرة والنزيهة المقبلة. وتناشد غينيا الأطراف أن تتعاون تعاونا تاما في حوار متواصل بغية النجاح في تسوية الأزمة.

إن التقدم الكبير الذي تم إحرازه في منطقة البحيرات الكبرى في الأشهر الماضية أمر يدعو إلى التشجيع.

وتمثل الانتخابات العامة التي أجريت في ٣٠ تموز/يوليه في جمهورية الكونغو الديمقراطية مرحلة حاسمة في عملية السلام. ولكن إبقاء قوات بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما زال أمرا حاسما لإعادة بسط سلطة الدولة على كامل الأرض الوطنية، وخاصة، لتحقيق السلام في الجزء الشرقي للبلد.

وفي السودان، نقدر تقديرا كبيرا الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والقادة الإقليميين، لتعزيز السلام والأمن في دار فور. ويمثل اتفاق أبوجا للسلام المبرم في أيار/مايو ٢٠٠٦ نقطة انطلاق صوب التوصل إلى اتفاق شامل يضم جميع الأطراف ويشكل أمرا حاسما لاستقرار ذلك البلد.

وفي الصومال، يناشد وفدي جميع الأطراف المعنية أن تفضل طريق المفاوضات بغية إعادة السلام.

وفي ما يتعلق بالصحراء الغربية، فان جمهورية غينيا تناشد أطراف الصراع تعزيز تعاونها مع المبعوث الشخصي للأمين العام بغية إيجاد حل سياسي عادل ودائم ومقبول لجميع الأطراف.

وفي الشرق الأوسط، تشعر غينيا بالأسف لان فك الارتباط الإسرائيلي في غزة لم يتبعه اتخاذ تدابير إضافية لإنهاء احتلال الأرض الفلسطينية. وتناشد غينيا الأطراف التمسك بالقرارات ذات الصلة للأمم المتحدة فضلا عن خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية وتشمل وجود دولتين، فلسطينية وإسرائيلية، بحدود آمنة ومعترف بها دوليا، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام.

وفي ما يتعلق بالأزمة الإسرائيلية - اللبنانية، تشعر غينيا بالأسف الشديد حيال مأساة الشعب اللبناني. ونؤيد

التنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الذي يفرض وقفا لإطلاق النار ونشر قوة دولية معززة في جنوب لبنان.

ونشدد على ضرورة إنهاء العنف المتصاعد في العراق، بغية ضمان استقرار البلد والنجاح في إعادة البناء الوطني.

في آسيا، تؤكد حكومة غينيا مجدداً تمسكها بمبدأ الصين الواحدة. ونعلق أهمية كبيرة أيضاً على إعادة توحيد كوريا بالوسائل السلمية، واستمرار بذل الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلم والأمن والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

توصيات الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام مرجع في التصدي للتحديات التي يواجهها السلم. ونرحب بزيادة التعاون بين الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات، مما مكن من فهم ما تنطوي عليه هذه العمليات على نحو أفضل، وبالتالي تأييد زيادة مساهمة الدول الأعضاء. وتساهم جمهورية غينيا في عمليات حفظ السلام بصورة منتظمة، ونؤكد مجدداً استعدادنا لتعزيز إسهامنا في إطار الاتفاقات والترتيبات الجديدة التي ستنبثق عن عملية الإصلاح.

وتدين غينيا بقوة جميع أشكال ومظاهر الإرهاب، الآفة التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ونثمن الدور الحاسم الذي قامت به الأمم المتحدة في محاربة الإرهاب، ولذلك، فإننا نؤيد الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين.

وفي ميدان نزع السلاح، تدين غينيا الجمود في مؤتمر نزع السلاح. ونزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي عنصران لا ينفصلان من معاهدة عدم الانتشار، وملزمان لجميع الأطراف دون استثناء.

وفشل مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المعقود في تموز/ يوليه الماضي، ينبغي ألا يؤثر إطلاقاً على التزامنا بمكافحة انتشار هذه الأسلحة والاتجار الغير المشروع بها. ويؤيد بلدي وضع صك دولي ملزم قانوناً يتناول جميع القضايا ذات الصلة. وفي هذا المجال، تحويل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الوقف الاختياري الذي فرضته على نفسها إلى اتفاقية معنية بالأسلحة الصغيرة يعكس تصميم دولنا على القضاء على هذه الآفة الأخرى. ويتوقف نجاحها على مستوى تعاون الدول الأعضاء وعلى مستوى التزام شركائها أيضاً.

كان مؤتمر قمة عام ٢٠٠٥ خطوة حاسمة في الترويج للأهداف الإنمائية للألفية. وبذلت غينيا جهداً لتطبيق مزيد من استراتيجيات التنمية الوطنية الطموحة. وفي هذا السياق، وضعت الحكومة استراتيجية وطنية لتخفيض حدة الفقر تستند إلى تسريع النمو الاقتصادي والوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتحسين الإدارة. ولتنفيذ هذه السياسة، بدأت الحكومة وشركاؤها في التنمية برامج ومشاريع في القطاعات ذات الأولوية، مثل التعليم والصحة والتنمية الريفية المتكاملة والبنى التحتية وتوفير المياه وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية.

وانطلاقاً من نفس الروح مكّن إعداد تقرير المتابعة الثاني عن الأهداف الإنمائية للألفية في شباط/ فبراير ٢٠٠٥ من تقييم التقدم المحرز وملاحظة جوانب النقص وبيان احتمالات تحقيق الأهداف في عام ٢٠١٥. وننظر إلى هذا على أنه فرصة لحث شركائنا في التنمية على أن ينفذوا بسرعة كامل مجموعة مبادرات التنمية المعترف بها دولياً، بما فيها أهداف وغايات برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً أثناء العقد ٢٠٠١-٢٠١٠.

ونؤكد مجدداً على الحاجة الملحة لتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية وضمان صلاحية خطة الدين على الأجل البعيد بإلغاء جميع الديون العامة والثنائية على البلدان الفقيرة المثقلة بالدين. وفي حين أننا ندين الجمود في جولة مفاوضات منظمة التجارة العالمية في الدوحة، يناشد وفدي جميع الدول الأعضاء بذل جهود جماعية للحيلولة دون العودة إلى الحمائية، التي كانت أحد عوامل إلغاء القيود المنظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية.

وقد شاركت غينيا باهتمام كبير في الحوار الرفيع المستوى الذي كرسته الجمعية العامة قبل قليل لمسألة الهجرة الدولية والتنمية. ونكرر الإعراب عن اقتناعنا بأن استمرار هذا الحوار في إطار المنتدى العالمي للتشاور سيساعد على تحديد سبل ووسائل للاستفادة على نحو أفضل من فوائد الهجرة لاعتراض التنمية، مع تخفيف آثارها الضارة.

ومع أن غينيا ليست بلداً في حالة صراع أو خارجاً من صراع، فإن استعراض منتصف المدة للنداء الإنساني ''غينيا عام ٢٠٠٦'' يبين أن ''مؤشرات غينيا الاجتماعية الآن أصبحت مماثلة لمؤشرات البلدان الخارجة من حرب طويلة''. وهذا يؤكد التأثيرات الضارة جداً في بلدي لعدم استقرار المنطقة دون الإقليمية الذي شهدناه لما يزيد على ١٥ عاماً. وفي هذا الصدد تود حكومتنا، من خلالي، أن تكرر مناشدتها تقديم مزيد من المساعدة لتتسنى مساعدة المناطق المتضررة على الانتعاش. ونرحب بتحويل الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ إلى الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الكوارث. وفي إطار عملية البرمجة القطرية المشتركة وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، التي تغطي الفترة ٢٠٠٧-٢٠١١، نأمل أن يتسنى سد فجوات التمويل الواضحة في إطار المناشدات الإنسانية المختلفة، وأن ينظر في النص على مخصصات أفضل لغينيا.

فضلاً عن ذلك، انطلاقاً من قلق غينيا البالغ إزاء الاتجار بالأطفال، وقعت مذكرة تفاهم مع مالي وكوت ديفوار لمنع هذه الظاهرة وتحسين السيطرة على الحدود.

وفي سعينا المشترك لإيجاد نظام دولي جديد، سينظر إلى دورة الجمعية العامة الحادية والستين هذه على أنها تغيير مهم للأمم المتحدة. وستكون الإصلاحات التي حققناها الشعاع الذي يضيء الطريق لتحقيق سلام وتنمية دائمين، وقدر أكبر من التضامن. ولكن، يجب أيضاً أن نواصل زخم الإصلاح وأن تستمر إرادتنا المشتركة الرامية إلى جعل الأمم المتحدة أداة لا غنى عنها للتصدي للتحديات الهائلة في مجال السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ديرموت آهيرن، وزير خارجية أيرلندا.

السيد آهيرن (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحي لي أن أبدأ بتهنئتك يا سيدتي الرئيسة على تعيينك، وأن أؤكد لك على تعاون أيرلندا الكامل في السنة القادمة.

دورة الجمعية العامة هذه آخر دورة تحت إدارة الأمين العام عنان. إنني أحييه على إنجازاته وأشيد بقيادته. فقد نهض بأعباء مسؤولياته الثقيلة بحكمة وكرامة. وبوسعه أن يترك مركزه مرتاحاً تماماً للخدمات التي قدمها لشعوب الأمم المتحدة. وقد كان من دواعي فخري أنني كنت في العام الماضي أحد مبعوثيه ضمن برنامج الإصلاح الحيوي الذي كان من رواده.

وقد أُحرز قدر كبير من التقدم منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي في عام ٢٠٠٥. فقد أنشئت لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان. ولكن لا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله. والإصلاح الإداري ضروري لإعادة تنشيط منظمتنا والتأكد من أن الأمانة العامة تستطيع أن تركز على

الأولويات التي نتشاطرها جميعنا. إن نجاحها يخدم مصلحتنا جميعنا – البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء.

استمرار الجمود في إصلاح مجلس الأمن يُبقي تمثيله للعالم بحالته الراهنة تمثيلاً غير كافٍ. وهذا يخدم مصلحة الذين، لأسبابهم الخاصة، يتحدون شرعيته. ولا يجوز السماح باستمرار هذه الحالة إلى ما لا نهاية، ولذلك، أرحب بالجهود التي بذلت مؤخراً للبدء في المفاوضات مجدداً حول بعض خيارات محتملة يرجح أن تنال دعماً واسع النطاق.

ولكن الاختبار الحقيقي للأمم المتحدة لا يتمثل في كفاءة هياكلها، بل في فعالية عملها. وكما قال الأمين العام في الأسبوع الماضي، هناك ثلاثة تحديات رئيسية يواجهها العالم أولا، تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والمرض؛ ثانيا، تعزيز حقوق الإنسان العالمية وسيادة القانون؛ ثالثا، ضمان الأمن ومنع نشوب الصراع وإنهاء الحرب.

وفي تحديد هدفنا الوطني لتقديم المعونة الإنمائية المتمثل في هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٢، أي قبل ثلاثة أعوام من الموعد الذي حدده الاتحاد الأوروبي، وضعت أيرلندا الأهداف الإنمائية للألفية في صميم برنامجها لتقديم المعونة، مع تركيز خاص على أفريقيا، وتخفيض حدة الفقر، والتصدي للجوع ولفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي الأسبوع الماضي نشرنا ورقة بيضاء حددنا فيها بوضوح وبالتفصيل كيف سنسعى إلى تحقيق أهدافنا الإنمائية. والتنمية المستدامة لا بد أن تشمل التصدي للتهديد العالمي الهائل لتغير المناخ. كما أن التنمية أساسية لمواجهة التحديات الجسام التي تمثلها الهجرة.

وأيرلندا تلتزم التزاما عميقا نحو أفريقيا. وبالرغم من المشاكل الضخمة التي تواجهها أيرلندا، فهناك علامات مشجعة. ونحن نستلهم الجهود الرامية إلى تطوير مؤسسات جديدة ومجتمعات أكثر تماسكا في أعقاب الصراعات والفظائع التي ارتكبت في سيراليون وبوروندي ورواندا وليبريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويشرِّف أيرلندا أنها تساعد هذه البلدان والبلدان وغيرها خلال مراحل انتقالها الصعبة، بما في ذلك من خلال تقديم المعونة ووجود قواتنا في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. ونؤيد على وجه الخصوص جهود الاتحاد الأفريقي لإحلال السلام والرخاء في أفريقيا، ومساعدة الأفارقة على تولي زمام مصيرهم بثبات.

ولكن، ليس كل مساعينا الجماعية قد كللت بالنجاح. والعالم يشعر بالخزي حيال معاناة سكان دارفور. فهناك مأساة إنسانية ذات أبعاد مروعة، مع التخويف والاغتصاب والقتل لمئات الآلاف من الأبرياء وتشريد أعداد كبيرة من ديارهم. وقبل فترة لا تتجاوز شهرين، قمت بنفسي بزيارة لمخيم للمشردين، في أبو شوك في دارفور. وشهدت مدى خطورة حياة السكان هناك وأيضا تصميمهم على العودة إلى ديارهم من أجل مستقبل أفضل لأنفسهم ولأطفالهم.

إن لسكان دارفور ثلاث احتياجات أساسية. أولا، لا بد من إيصال المعونة الإنسانية بشكل آمن وبدون قيود. ثانيا، لا بد من وجود قوة دولية لحفظ السلام بولاية ذات بأس. وعلى النحو الذي حدده مجلس الأمن، ينبغي أن تكون قوة تابعة للأمم المتحدة وجيدة التجهيز وكبيرة. ومرة أخرى أناشد بشدة حكومة السودان الموافقة على نشر تلك القوة، وأناشد جميع من لديهم تأثير على الحكومة السودانية أن يقنعوها بالموافقة على ذلك. وليس بوسعي التشديد بما يكفي على إلحاح هذا الأمر. وريثما تصل قوة للأمم المتحدة، ينبغي أن تزود قوة الاتحاد الأفريقي – التي أرحب باستمرار عملها – بالموارد اللازمة بغية اضطلاعها بدور أكثر فعالية. ثالثا، لا يمكن ضمان الأمن الطويل الأجل إلا بالتنفيذ الكامل لاتفاق السلام في دارفور.

وفي العام الماضي حدد مؤتمر القمة العالمي مسؤولية المجتمع الدولي عن حماية السكان من الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية إذا تخاذلت السلطات الوطنية عن القيام بذلك. وسيكون من العار أن يتحول هذا التقدم الرئيسي إلى ممارسة للبلاغة الجوفاء. وتتحمل حكومة السودان مسؤولية أساسية عن أمن شعبها. وعلى المجتمع الدولي أن يجد السبل لاقناعها بأن ترقى إلى مستوى هذه المسؤولية، بما في ذلك، إذا لزم الأمر، بأن يتخذ المزيد من الإجراءات ضدها. ولا يمكننا أن نقف إلى أجل غير مسمى ونحن نشهد ما يحدث برعب.

ولا يمكن تحقيق التنمية الدائمة أو الأمن بدون الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. وحقوق الإنسان للأكثر ضعفا أمر هام بشكل خاص. وأرحب ترحيبا شديدا باختتام المفاوضات بشأن اتفاقية حقوق المعوقين مؤخرا. وعلى مجلس حقوق الإنسان، لدى تطوير سبله الجديدة للعمل، أن يبني على انجازات سلفه. وعليه أن يظهر أن بوسعه أن يضطلع بقيادة قوية، وخاصة في التصدي بفعالية للحالات الخطيرة لانتهاكات حقوق الإنسان. وتظل حالة حقوق الإنسان في بورما/ميانمار خطيرة على وجه الخصوص. ومرة أخرى، أدعو النظام إلى المضي نحو الديمقراطية والإفراج عن جميع السجناء السياسيين، وخاصة أونغ سان سو كي.

إن محورية الأمم المتحدة للسلام والأمن الدوليين تؤكدها مرة أخرى المسائل التي تسيطر على المناقشة في الجمعية. والمسألة لا تتعلق بمدى صلاحية الأمم المتحدة، بل إنها تتعلق بما إذا كانت المنظمة قادرة على أن تستجيب بشكل فعال لجميع الحالات التي تتطلب عنايتها. وتضيف لجنة بناء السلام بعدا جديدا هاما. ويجب تزويد اللجنة بالموارد المناسبة، ويسر أيرلندا أنها أسهمت بمبلغ ١٠ ملايين يورو لهذا الغرض.

إن أكبر تحد وحيد للسلام والأمن الدوليين هو الحالة في الشرق الأوسط. والأحداث المفزعة التي وقعت في الأشهر الأخيرة وضعت نصب أعيننا مرة أخرى المعاناة المستمرة التي تتحملها شعوب المنطقة. و يؤدي الشعور بالإحباط حيال طول أمد المعاناة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني إلى انقسامات أوسع في جميع أرجاء العالم ويعمق هذه الانقسامات. والتوصل إلى تسوية شاملة للمشاكل المترابطة في هذه المنطقة أمر مطلوب اليوم بصورة أكثر إلحاحا من أي وقت مضى خلال الأعوام الستين الماضية.

وفي لبنان، هناك علامات للأمل، ولكن لا يوجد مجال للرضا عن الذات. ويوفر قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) طريقا نحو إحلال السلام المستقر، وقد أحرز تقدم طيب في تنفيذ القرار. وبلدان الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص استجابت بصورة جيدة لنداء المساهمة في قوة الأمم المتحدة المؤقتة الثانية في لبنان. وأيرلندا ستكون في وقت قريب جدا في موقف يمكنها من تقديم مساهمتها الخاصة في تلك القوة. ولكن الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين سيواصل توليد موجات من الصراع في جميع أنحاء المنطقة إلى أن تتم تسويته. ومن المؤكد أن أي وهم بأنه يمكن إيجاد حل انفرادي أو عسكري قد تبدد. وهذا صراع يتعلق بتشاطر المكان. ويكمن الحل الوحيد في التوصل إلى نتيجة عن طريق التفاوض. وآن الأوان لبذل جهد دولي رئيسي بغية بدء مفاوضات جادة للتوصل إلى تسوية — ألا وهي إنشاء دولتين ذاتي سيادة وديمقراطيتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

ولكن بغية تحقيق السلام هناك لا بد من وجود شركاء للسلام. وأيرلندا تؤيد تأييدا قويا الجهود المستمرة التي يبذلها الرئيس عباس لتشكيل حكومة وحدة وطنية ملتزمة بعملية السلام وتجسد مبادئ المجموعة الرباعية. وإذا نجح فإن على المجتمع الدولي أن يكون سخيا وإبداعيا في استجابته.

وينبغي أن يظل حق إسرائيل المطلق في الوجود في سلام وأمن بدون منازع. ولكن على إسرائيل، على الأقل لمصلحتها، أن تشارك بصورة جدية ومنفتحة مع الفلسطينيين. وعليها أن توقف جميع الأنشطة، وخاصة توسيع المستوطنات، التي تتنافى مع القانون الدولي وتزيد من صعوبة تحقيق السلام الدائم.

وتشارك أيرلندا الأمين العام غضبه المستمر حيال إخفاق مؤتمر القمة الذي عقد العام الماضي في أن يصدر أي إشارة إلى نزع السلاح النووي. ومن الحماقة أن تترك هذه المسألة على حالها. وفي الاستعراض المقبل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية علينا أن ننجز عملا أفضل. وستعمل أيرلندا مع الشركاء الذين يشاطروننا الرأي لإبقاء هذه المسألة مدرجة في جدول الأعمال. وقدم لنا د. هانز بليكس بالفعل مجموعة من الأفكار الجديدة والعملية التي يمكن أن ننطلق منها. والعالم محق في إصراره على عدم الانتشار النووي، ولكن إحراز تقدم في نزع السلاح من شأنه أن يجعل ذلك الإصرار أكثر قوة. وتريد أيرلندا، مع الشركاء الأوروبيين، أن ترى حلا دبلوماسيا لمسألة البرنامج النووي لإيران، وندعو إيران إلى الرد بصورة إيجابية وسريعة على الاقتراحات الشاملة التي قدمت لها. كما نؤيد الجهود الرامية إلى استئناف المحادثات السداسية الأطراف بشأن كوريا الشمالية.

وعلى العالم أن يعمل على تخفيض إمدادات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تسهل تصعيد التوترات المحلية إلى صراعات شاملة. وأيرلندا تؤيد تأييدا قويا المفاوضات الرامية إلى إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة. والتقارير المزعجة الواردة من لبنان تبرز ضرورة فرض المزيد من القيود على استخدام القنابل العنقودية.

وباسم حكومتي، أشيد إشادة خاصة برئيس الوزراء بلير على التزامه وتفانيه إزاء عملية السلام في أيرلندا الشمالية. لقد كرس هو ورئيس وزراء حكومتي، تاوسيتش برتي أهيرن، قرابة عشرة أعوام لدفع عملية السلام تلك إلى الأمام. كما ينبغي الإشادة أيضا بالأطراف في أيرلندا الشمالية، التي تلتزم، رغم الانقسامات العميقة والمستمرة التي تعود إلى فترة بعيدة من تاريخنا، بمعالجة تلك الانقسامات بشكل محض في إطار المجال السياسي.

وفي أيرلندا الشمالية حلت الكلمة أخيرا محل السلاح بوصفها السبيل نحو تسوية النزاعات. وعملية السلام في أيرلندا الشمالية بلغت الآن منعطفا هاما. وعملنا عملا شاقا لتنفيذ اتفاق الجمعة العظيمة لعام ١٩٩٨، ولكن ذروة الاتفاق، أي تشكيل حكومة تتقاسم السلطة على نحو مستدام، ما زالت أمرا بعيد المنال. وتطالب الحكومتان البريطانية والأيرلندية بان توافق الأحزاب السياسية هناك بحلول ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام على تشكيل تلك الحكومة. وذلك الموعد النهائي حقيقي ويعكس إيماننا المشترك بان التخبط وعدم اليقين على الجبهة السياسية لا يصبان في مصلحة السلام والمصالحة، ولا يمكن أن يستمرا

وإذا عجزت الأطراف عن الاتفاق، فستعمق كلتا الحكومتين تعاونهما لإجراء تحسينات في حياة السكان اليومية. ولكن ذلك لا يمثل خيارنا المفضل. ونريد للسياسيين المحليين في أيرلندا الشمالية أن يتحملوا المسؤولية عن المسائل التي تهم شعبهم. ولم تكن الظروف لتشكيل حكومة لتقاسم السلطة في أي وقت مضى مؤاتية أكثر مما هي عليه الآن. هذا ما يريده السكان. ولا مفر من أن يحصل في وقت ما. ولكن إذا لم يحصل في تشرين الثاني/نوفمبر، فقد لا تتاح الفرصة مرة أخرى لوقت طويل.

وقال الكاتب الأيرلندي العظيم بيرنارد شو ذات مرة إن خوض الحرب أمر صعب، ولكن صنع السلام أمر أصعب إلى أبعد الحدود. ويتعلق بناء السلام وتسوية الصراع في نهاية المطاف بعملية سيكولوجية – معالجة المخاوف والتصورات والمعتقدات حيال الماضي وحيال المستقبل. ولا يبدأ الصراع حينما يشد على الزناد؛ وإنما يبدأ في قلب وعقل الشخص الذي يشد على الزناد. وقد تعلمنا هذا بشكل مباشر في أيرلندا. ونعلم ألم التصدي لتراث الانقسام وصعوبته. ولكننا خلال الأعوام الماضية تعلمنا بعض الأمور بشأن بناء السلام وتشجيع المصالحة وتحسين حالة حقوق الإنسان وسيادة القانون ومعالجة الاختلال الاجتماعي والاقتصادي.

إن تجربتنا الوطنية بالذات تعزز ما تعلمناه في الأمم المتحدة ومن برنامجنا الإنمائي. ولذلك السبب أنشأنا من فورنا في أيرلندا وحدة دعم لتحليل الصراع الأيرلندي وتسويته. وهي ستسعى لتسخير تجربتنا وللمساعدة في مشاطرتها معنا. وستعمل الوحدة بشكل وثيق مع لجنة بناء السلام. ونحن لا نبالغ في تقدير العمل الذي يمكن أن ننجزه، ولا نقلل من صعوبة بناء السلام، ولكنني أؤمن إيمانا حقيقيا بأن سجل إنجازنا يعني أن بوسعنا أن نسهم إسهاما متميزا. وأناشد جميع البلدان الممثلة هنا إيجاد سبل لمشاركة خبرتها بالذات ولتبادل معرفتنا الجماعية عن كيفية منع نشوب الصراعات وتسويتها وتعزيز هذه المعرفة.

ومنذ إنشاء الأمم المتحدة نجا العالم من تكرار الصراعات العالمية المأساوية التي جعلت النصف الأول من القرن العشرين أكثر عصر دام في تاريخ البشرية. ولكن التحديات التي تنتظرنا ما زالت خطيرة وملحة. وحينما اجتمعنا هنا العام الماضي اتفقنا على جدول أعمال طموح للقرن الحادي والعشرين. وأحرزنا تقدما منذ ذلك الوقت، ولكن ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. وعلينا الآن أن نركز على جعل طموحاتنا واقعا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عبد الوهاب عبد الله، وزير الخارجية في تونس.

السيد عبد الله (تونس): سيدتي الرئيسة، يطيب لي بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة الحادية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة أن أعرب لكم، ولبلدكم البحرين الشقيق، عن أخلص التهاني، واثقين بأن ما تتحلون به من خبرة واقتدار سيثري أشغال هذه الدورة وسيسهم في إنجاحها.

ولا يفوتني أن أشيد بالمجهود القيم الذي بذله سلفكم السيد يان إلياسون، وخاصة سعيه الدؤوب لإنجاز عدد من توصيات قمة الألفية زائدا ٥ المتعلقة بإصلاح منظمتنا، واعتماد القرارين المنشئين لمجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام.

كما يطيب لي أن أتوجه بشكر خاص إلى السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، على الجهود القيمة التي ما انفك يبذلها في سبيل تعزيز دور المنظمة وتطوير أدائها، حيث أثبت قدرته على تكريس مفهوم التوافق في العديد من المسائل الشائكة، والمضي قدما في إصلاح المنظمة.

نسجل بارتياح الخطوات الهامة التي تحققت منذ قمة الألفية زائدا ٥ الهادفة إلى تطوير عمل المنظمة وأدائها لإضفاء مزيد من النجاعة على عملها، بما يسهم في تكريس العدالة والتوازن في العلاقات الدولية.

وإذ نؤكد على ضرورة إضفاء المزيد من الشفافية على عمل مجلس الأمن ومواصلة الجهد من أجل التوصل إلى توافق حول توسيع تركيبته بما يضمن تمثيلا عادلا لجميع الأطراف الدولية ويمكّن المجلس من الاضطلاع بمهامه الأساسية في كنف الحوار والتوافق، فإننا ندعو إلى تعزيز

صلاحيات الجمعية العامة وتنشيط دورها وإضفاء المزيد من النجاعة على أعمالها.

كما أن تونس، التي كان لها شرف الانضمام إلى أول تركيبة لمجلس حقوق الإنسان، تؤكد عزمها على مواصلة المشاركة النشيطة في أشغال هذا الهيكل الأممي الجديد، مساهمة منها في تحقيق الأهداف النبيلة التي بُعث من أجلها، خاصة احترام حقوق الإنسان، بمفاهيمها الكونية المعتمدة دوليا.

يشهد عالمنا اليوم العديد من التحولات والتطورات المتسارعة على المستويات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولا تزال بعض القضايا الدولية دون حل.

وإن تونس، التي دعمت عملية السلام بالشرق الأوسط منذ انطلاقها وما فتئت تدعو إلى اعتماد الحوار والتفاوض والاحتكام إلى الشرعية الدولية، تؤكد مجددا على ضرورة إيجاد حل عادل ودائم وشامل للصراع العربي الإسرائيلي، بما يمكن جميع شعوب المنطقة من العيش في أمن وسلام.

وأمام ما يتعرض له الشعب الفلسطيني الشقيق من حصار ومعاناة، فإن تونس تُهيب بالمجتمع الدولي أن يعمل على توفير حماية دولية عاجلة له. وهي تُجدد الدعوة إلى الأطراف الفاعلة، وفي مقدمتها المجموعة الرباعية، لتوفير الظروف الملائمة لاستئناف عملية السلام على جميع مساراتها، وذلك انسجاما مع المساعي العربية الدؤوبة، بما يُمكن الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه الوطنية المشروعة، وفي مقدمتها بناء دولته المستقلة، ويمكن الشقيقين سورية ولبنان من استعادة أراضيهما المحتلة.

وإذ تجدد تونس تضامنها مع لبنان الشقيق، إثر العدوان الإسرائيلي وما تسبب به من دمار وخسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات، فإنها تهيب مجددا بالمجتمع الدولي أن يساهم في إعادة إعمار لبنان. وهي تثمن، في هذا السياق، النتائج التي أفضى إليها مؤتمر ستوكهولم الأخير للمانحين.

كما تأمل تونس أن يتوفق الشعب العراقي الشقيق في إيجاد الحلول الملائمة لقضاياه الوطنية، في نطاق العملية السياسية، بما يكفل وحدته الوطنية ويضمن الأمن والاستقرار، حتى يتفرغ أبناؤه لإعادة الإعمار والبناء.

إن ما تشهده الساحة الدولية من تحديات، وفي مقدمتها ظاهرة التطرف والإرهاب، يتطلب من المجموعة الدولية تكثيف الجهود والتعاون لرفع هذه التحديات. ولقد كانت تونس سباقة في التنبيه إلى مخاطر هذه الظاهرة. وهي تجدد الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي، تحت رعاية الأمم المتحدة، لوضع مدونة سلوك دولية لمكافحة الإرهاب تلتزم بها جميع الأطراف.

كما نادت تونس بضرورة معالجة أسباب الإرهاب وجذوره، خاصة الظلم وسياسة الكيل بمكيالين، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تولد الحرمان والتهميش، وذلك ضمن مقاربة شاملة.

وتكريسا لهذا النهج، تبنت الأسرة الدولية المبادرة التونسية المتعلقة بإنشاء صندوق عالمي للتضامن، يسهم في مكافحة الفقر والإقصاء ويؤسس لرؤية إنمائية تقوم على أساس التضامن والعدالة. ونتطلع إلى بذل الأطراف المعنية المزيد من الجهود لتوفير التمويل اللازم لتشغيل هذه الآلية وتفعيلها.

إن نشر ثقافة التسامح والحوار، واحترام المعتقدات والرموز الدينية لدى جميع الأمم أصبح اليوم من أنسب الضرورات لتعزيز التقارب والتفاهم والتضامن بين الشعوب، ولتأسيس علاقات دولية بناءة تستند إلى الاعتدال والوسطية

واحترام خصوصيات الشعوب والحضارات ورفض العنف والتطرف والتعصب.

وقامت تونس، انطلاقا من إيمانها الراسخ بهذه المبادئ، بطرح عدة مبادرات، نذكر منها اعتماد عهد قرطاج للتسامح في عام ١٩٩٥، ونداء فخامة رئيس الجمهورية، زين الدين بن علي، بشأن التربية على التسامح، وإصدار نداء تونس للحوار بين الحضارات في عام ٢٠٠١، وإنشاء كرسي بن علي لحوار الحضارات والأديان.

إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، على الرغم من كل الجهود المبذولة، يواجه صعوبات تستدعي تضافر الجهود من جانب جميع مكونات المجتمع الدولي، ولا سيما الدول القوية والمتقدمة النمو، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتمويل التنمية في بلدان الجنوب، وتسريع نقل التكنولوجيا إليها. وفي إطار السعي إلى دعم موارد البلدان النامية، تجدد تونس الدعوة إلى مزيد من العمل لإلغاء ديون البلدان الأقل نموا وإعادة جدولة ديون البلدان ذات الدخل المتوسط من خلال تحويلها إلى استثمارات في المشاريع الإنمائية ذات الأولوية بالنسبة لتلك البلدان.

وانطلاقا من قناعتنا بأن الفجوة الرقمية تمثل واحدة من أبرز التحديات التي تواجه التنمية، بادرت تونس إلى تنظيم مؤتمر قمة عالمي حول مجتمع المعلومات تحت رعاية الأمم المتحدة. وكان لتونس شرف استضافة المرحلة الثانية لمؤتمر القمة المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الذي تمخض عن نتائج هامة، تؤسس لرؤية دولية جديدة ترمي إلى تقليص الفجوة الرقمية بين الدول، وتعمل على إرساء دعائم مجتمع المعرفة من خلال اعتماد برنامج عمل تونس وإعلان التزام تونس. وإننا لعلى ثقة بأن نتائج تلك القمة سوف تحظى بكل العناية والمتابعة من قبل منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وسائر الأطراف المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

لقد سخرت تونس كل طاقاتها للارتقاء إلى مصاف الدول المتقدمة ضمن رؤية مستقبلية أسس دعائمها الرئيس زين الدين بن علي، وشملت جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنمائية. وتجسدت هذه الرؤية في جملة من الإصلاحات العميقة، كانت نتيجتها تعزيز البناء الديمقراطي ونشر ثقافة حقوق الإنسان، فكرا وممارسة، وتكريس الحريات العامة وإشراك كل مكونات المجتمع التونسي في العملية السياسية للبلد ضمن دولة القانون والمؤسسات. كما إن الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها تونس مكنتها من احتلال مركز متقدم بين مجموعة البلدان ذات المرتبة العليا في دليل التنمية البشرية، الأمر الذي لقي تقديرا من المؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة. وتواصل تونس مسيرة الإصلاح والإنجازات بكل عزم وثبات.

وتسعى تونس في محيطها المغاربي والعربي وفي منطقة البحر المتوسط إلى توطيد أواصر التعاون والتضامن وتعزيز الحوار والتشاور بين جميع الأطراف بما يعزز دعائم الأمن والاستقرار، ويحقق طموحات شعوب المنطقة في تحقيق التنمية الشاملة والدفع قدما بمسيرة التكامل الاقتصادي. ويظل بناء صرح المغرب العربي بالنسبة لتونس خيارا استراتيجيا ثابتا ومكسبا حضاريا لشعوب المنطقة، يؤسس لمزيد من التكامل والاندماج بين الدول المغاربية. وتسعى تونس مع أشقائها إلى تنشيط مسيرة الاتحاد بما يخدم مصالح شعوب المنطقة.

كما يحرص بلدنا على تعزيز العلاقات الوثيقة التي تربطه بالاتحاد الأوروبي وتطويرها من أجل إرساء شراكة

التضامن التي نأمل أن تتعزز في ظل الاحترام المتبادل والحوار وخدمة مصالح جميع الأطراف.

وتكريسا لانتماء تونس إلى القارة الأفريقية، فإنها تحرص على مواصلة العمل على دعم مسيرة الاتحاد الأفريقي لاستكمال إنشاء مؤسساته وتنشيطها، وتعزيز دورها في تحقيق التنمية القائمة على أساس التضامن في جميع أجزاء القارة. وفي هذا السياق، انخرطت تونس بفعالية في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وبخاصة في أفريقيا، إيمانا منها بضرورة تضافر الجهود الدولية لتوطيد الأمن والسلام في كل أرجاء العالم.

ومع اعتقادنا أن مسيرة القارة تبقى بيد أبنائها، وأن تحقيق التنمية فيها يعتمد أساسا على قدراتها الذاتية، فإن قارتنا بحاجة إلى مزيد من الدعم والمساندة من جانب المجتمع الدولي حتى تتمكن من التغلب على التحديات التي تواجهها وتحقيق ما تصبو إليه شعوبها.

إن الترابط الوثيق والمتبادل بين قضايا السلم والأمن والتنمية والاستقرار الاجتماعي في عالمنا المعاصر يؤكد ضرورة تضافر جهود كل الدول في إطار متعدد الأطراف، وعلى أساس الحوار والتوافق والتضامن، لإيجاد الحلول المناسبة للتحديات القائمة. ونعتقد أن منظمة الأمم المتحدة تبقى الإطار الأمثل لمعالجة هذه القضايا الملحة استنادا إلى القيم والمبادئ المكرسة في ميثاقها.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل بيتروس كومبتون، وزير الخارجية والتجارة الدولية والطيران المدني في سانت لوسيا.

السيد كومبتون (سانت لوسيا) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، السيدة الرئيسة، على انتخابكم رئيسة للجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، وأن أعرب أيضا عن تقدير سانت لوسيا لسلفكم، السيد يان إلياسون ممثل السويد، على الطريقة المتميزة التي وجه بها أعمال الدورة الستين. كما نود أن نعرب عن خالص احترامنا وامتناننا للأمين العام كوفي عنان على رؤيته العظيمة وقيادته المتفانية وجهوده التي لا تكل في تعزيز القيم النبيلة للأمم المتحدة في ظل هذه الظروف البالغة الصعوبة. ونتمنى له ولعائلته كل خير في مساعيهم المستقبلية.

عندما اتخذنا خطوة غير مسبوقة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، حيث تعهدنا بتحقيق الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، كان ذلك بمثابة إقرار متأخر بأن تنمية كل أمة هي مسؤولية جماعية.

اعترفنا في مؤتمر القمة المذكور بأنها إهانة لأبسط مبادئنا الإنسانية أنه لا يزال يعيش في كوكبنا عدد كبير جداً من الناس في فقر مدقع وحرمان؛ ولا يزال يعاني عدد كبير جداً من آلام الأمراض والحروب؛ وأن ضروريات الحياة الأساسية، التي تعتبر بالنسبة لمعظمنا مسألة مسلماً بها، لا تزال بعيدة المنال بالنسبة للعديدين. واعترفنا أيضاً بأننا ما لم نطور شراكات مناسبة لمعالجة هذه المشاكل فإنها ستستمر، وهذا يعيبنا جميعاً.

وفي دورتنا هذه الحادية والستين، نؤكد مجدداً التزامنا بمفهوم الشراكة هذا بوصفه أسلوباً مهماً لتحقيق أهدافنا المشتركة. وسانت لوسيا مقتنعة أن فكرة الشراكة تستوعب روح التعددية، التي هي المبدأ الذي يحدد علاقتنا في إطار الأمم المتحدة. ويجب أن نعمل على حماية وتعزيز روح التعددية هذه باستمرار، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بوجود أمم متحدة قوية وواثقة من نفسها.

وتغتنم سانت لوسيا هذه الفرصة لتعرب مرة أخرى عن تصميمها على دعم برامج إصلاح الأمم المتحدة، المصممة بهذه الصيغة لإيجاد القدرة وتهيئة الظروف التي تمكن الأمم المتحدة من ممارسة دور مركزي قوي في المجتمع

الدولي. ونحيي الإنجازات التي تحققت حتى الآن، وهي إحلال مجلس حقوق الإنسان الجديد محل لجنة حقوق الإنسان التي كانت في حالة احتضار، وإنشاء لجنة بناء السلام. وندرك أن هاتين الهيئتين بعيدتان عن حد الكمال، وستحتاجان إلى اهتمام مستمر من الدول الأعضاء. بيد أنهما تجسدان تصميمنا على ترجمة القول إلى عمل. وتتطلع سانت لوسيا إلى استمرار المناقشات بشأن البنود المتبقية على جدول أعمال الإصلاح الذي وضعناه – لا سيما إصلاح مجلس الأمن، وتقوية الجمعية العامة وإعادة تركيز جهودها، وتمكين المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإصلاح الإدارة.

ولا تزال سانت لوسيا تؤمن بحكمة كلمات أميننا العام، الذي قال في تقريره المعنون ”في جو من الحرية أفسح“، الذي قدمه في آذار /مارس ٢٠٠٥:

> ”لا سبيل للتمتع بالتنمية بدون الأمن، ولا بالأمن بدون التنمية، ولن نتمتع بأي منهما بدون احترام حقوق الإنسان. وما لم يتم النهوض بكل هذه القضايا، لن يتكلل تحقيق أي منها بالنجاح“. (A/59/2005، الفقرة ١٧)

وفي سعينا لتطوير شراكات من أجل التنمية، متخذين من الأهداف الإنمائية للألفية بوصفها مرجعية لنا، تتحرك سانت لوسيا باطراد نحو تحقيق بعض هذه الأهداف. وقد تحقق إلى حد كبير تعميم التعليم الابتدائي، وذهبنا إلى أبعد من ذلك بإدخال برنامج لحصول جميع مواطنينا الصغار على التعليم الثانوي المجاني. وتعمل سانت لوسيا على إعداد برنامج للرعاية الصحية المجانية للجميع، وأحرزت تقدماً كبيراً في مجال الرعاية الصحية للأمهات والأطفال. ونعمل أيضاً بجد في المعركة ضد فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من خلال التعليم وبرامج اكتشاف المرض ومعالجته في وقت مبكر، ومن خلال توفير العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية مجاناً أو بأسعار مدعومة.

وقد جرى دعم جميع هذه الجهود على نحو يثبت عملياً جدوى التعاون بين بلدان الجنوب بعضها البعض من خلال الدعم والمساعدة السخيين المقدمين من عدد من البلدان النامية في ميادين تنمية الموارد البشرية وفي قطاع الصحة وبناء مرافق صحية جديدة. الشراكة بين بلدان الجنوب قابلة للتطبيق. ويتعين علينا أن نواصل تطويرها وتوسيعها لمصلحة البلدان النامية.

وترحب سانت لوسيا بعودة هايتي إلى الحكم الديمقراطي. وقد أدى هذا التطور، الذي طال انتظاره، إلى إعادة قبول هايتي في مجالس الجماعة الكاريبية. وندرك أن الطريق إلى إعادة الأمور إلى وضعها الطبيعي في هايتي طريق طويل ومتعرج، ويتطلب تركيزاً سياسياً مستمراً من جانب المجتمع الدولي. وتدعو سانت لوسيا إلى الإفراج بسرعة عن موارد التنمية التي وُعِد بها ذلك البلد لتتمكن حكومته وشعبه من أن يعالجا، بطريقة مجدية، العقبات العديدة التي تعترض طريق تنميته.

وترحب سانت لوسيا أيضاً بالوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الرابع عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز، المعقود في هافانا. وقد تناول هذا الاجتماع التاريخي نطاقاً واسعاً من القضايا الإقليمية والدولية، بما فيها حرمة القانون الدولي، وتعزيز تعددية الأطراف والحفاظ عليها، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، والحق في تقرير المصير وإنهاء الاستعمار. وتوفر الوثيقة الختامية للمجتمع الدولي خارطة طريق قابلة للتطبيق لبرنامج تنمية يمتد إلى فترة طويلة في القرن الجديد، كما تقدم حلولاً ممكنة للعديد من المشاكل التي تواجهنا اليوم.

وتحيط سانت لوسيا علما بتقرير الأمين العام عن متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٥ (A/61/253)، وترحب بهذا التقرير. وندعو البلدان المتقدمة النمو الممثلة في ذلك المنتدى إلى احترام التزاماتها التي قطعتها على نفسها في اجتماعات القمة والمؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة بشأن التجارة والدين والتمويل، لا سيما وعدها بتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. ونعتقد أنه يجب أن يزيد المجتمع الدولي الجهود التي يبذلها لمعالجة مديونية البلدان النامية الفقيرة. ومن المهم أيضاً أن تعالج هذه البلدان العيوب المنهجية في النظام الاقتصادي والمالي العالمي. فهذه العيوب جميعها تشكل أخطاراً جدية تهدد بقاء البلدان النامية مثل سانت لوسيا.

الدول الجزرية الصغيرة النامية، كدول الكاريبي والمحيط الهادئ والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط، ضعيفة جداً أمام تأثير تغير المناخ. وقد وصلت تركيزات غازات الدفيئة في الجو إلى مستوى خطرٍ فعلاً، ويتعين اتخاذ إجراء عاجل لعكس هذه الحالة.

وفي هذا الصدد، يتعين أن يتخذ المجتمع الدولي، لا سيما شركاؤنا في التنمية، إجراءً أكثر جرأة لتعزيز تطوير ونشر تكنولوجيا الطاقة المتجددة وتكنولوجيا طاقة أكثر كفاءة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. ولمساعدة البلدان النامية على أداء دورها في هذا المجال، يتعين إنشاء صندوق عالمي للطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة. وتضم سانت لوسيا صوتها إلى زميلاتها الأعضاء في ائتلاف الدول الجزرية الصغيرة، والدول الأخرى المتضررة، في مناشدة المجتمع الدولي معالجة قضايا ارتفاع مستوى مياه البحر وتغير المناخ، بوصفها مسألة ملحة.

ويجب أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤوليته وأن يفي بالتزامه بالتنفيذ الكامل لاستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ونصر على أن تدمج هذه الاستراتيجية، بسرعة وعلى نحو صحيح، في برامج عمل وكالات وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويتعين أن تتحمل البلدان التي تنتج أكبر كمية من غازات الدفيئة مسؤوليتها عن الضرر الذي تسببه للبيئة العالمية. ومن منظور إقليمي، ترحب سانت لوسيا باعتماد تدابير لتعزيز الأخذ بنهج إدارة متكامل تجاه منطقة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة. ونرحب بالمبادرات التي اتخذتها رابطة الدول الكاريبية والجماعة الكاريبية لتحقيق هذه الغاية.

بعد مضي نصف عقد من القرن الحادي والعشرين لا تزال قيد استعراض الجمعية العامة حالة نحو ١٦ إقليماً غير متمتع بالحكم الذاتي. ومعظم هذه الأقاليم أقاليم جزرية صغيرة في منطقة الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ. وإنهاء الاستعمار فيها من خلال عملية حقيقية لتقرير المصير مهمة للأمم المتحدة لم تُنجز بعد. وفي هذا الصدد، ينبغي احترام أحكام المادة ٧٣ب من الميثاق المتعلقة بضرورة تشجيع قيام حكم ذاتي حقيقي. وندعو الدول القائمة على الإدارة إلى زيادة مستوى التعاون مع اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، وندعو هيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة إلى مساعدة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على تطوير قدرتها على الحكم الذاتي وتعزيز عملية تقرير المصير لهذه الأقاليم.

يصادف عام ٢٠٠٧ الذكرى السنوية المائتين لإلغاء تجارة العبيد عبر الأطلسي، التي ابتدأت عملية إلغاء العبودية في الإمبراطورية البريطانية. ومن المقرر إقامة عدد من المناسبات الدولية في جميع أنحاء المعمورة تكريماً لذكرى الملايين الذين ماتوا أثناء رحلتهم، والذين هلكوا فيما بعد

تحت نير العبودية الرهيب في منطقة البحر الكاريبي والأمريكيتين. وتنضم سانت لوسيا إلى بلدان الأفارقة في الشتات في منطقة البحر الكاريبي، والبلدان التي تفكر بنفس طريقتها، في دعم إحياء الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٧ ذكرى إلغاء تجارة العبيد عبر الأطلسي.

لا يسعني أن أنهي كلمتي دون الإشارة إلى التأثير الخطير لقرارات منظمة التجارة العالمية المتعلقة بصادرات الموز إلى أسواقنا التفضيلية في أوروبا. وقلة من العالم المتقدم النمو التي تستطيع أن تفهم الاضطراب الاجتماعي الذي تعرضت له أعداد غفيرة نتيجة هذا القرار، حيث ترك آلاف المزارعين المستقلين، وهم أنفسهم أرباب عمل، دون أن يكون لهم مصدر رزق، نتيجة خطأ لم يرتكبوه.

خذوا في الاعتبار أنه مقابل كل مزارع موز في سانت لوسيا فقد مصدر رزقه، جرى استبعاد ستة أشخاص على الأقل من المشاركة المباشرة في الاقتصاد. لقد أصبح اسم منظمة التجارة العالمية مرادفا للألم والمعاناة بالنسبة للمزارعين في سانت لوسيا. وفي حالات عديدة، أدى الوفاء ببعض الالتزامات إلى زيادة الحرمان والفقر عما كانا سابقا. وبالتالي، في حين أن إصلاح السياسة الاقتصادية والتجارية يبشر من حيث المبدأ بكثير من الخير للبلدان النامية الصغيرة، فإن المجتمع الدولي يجب أن يعي أن نهج ”حجم واحد يصلح للجميع“ نهج غير مناسب وغير عملي. وفي هذا الصدد، يجب سن مجموعة قوانين تجارية مرنة بما يكفي لمراعاة شواغل البلدان الصغيرة. ويجب أن ينتشر مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية في جميع جوانب قواعد التجارة الجديدة التي نسعى لوضعها.

ولا يزال ينتظرنا الكثير من العمل غير المنجز. ونتوقع أن يركز أعضاء الجمعية بقدر أكبر من التصميم على وضع استراتيجيات مناسبة لحلها. ونحن واثقون أن النهوض ببرنامج المنظمة الإنمائي سيتعزز بتوجيهاتك وقيادتك يا سيدتي الرئيسة. وستظل سانت لوسيا، من جانبها، ملتزمة بمُثُل تعددية الأطراف، وتؤكد مجددا رأيها المتمثل في أن الأمم المتحدة توفر أفضل فرصة لتحقيق السلم والأمن والتنمية المستدامة للجميع.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة فالغردور سفريسدوتير، وزيرة الخارجية والتجارة الخارجية في أيسلندا.

السيدة سفريسدوتير (أيسلندا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحي لي أن أبدأ بتهنئتك يا سيدتي الرئيسة على انتخابك لرئاسة الجمعية العامة في دورتها هذه. ويسرني بشكل خاص أن أرى امرأة في هذا المركز المهم بعد انقطاع دام نحو ٣٠ سنة. وأضم صوتي إلى الذين أعربوا عن شكرهم للأمين العام على قيادته والتزامه في السنوات الأخيرة في معالجة التحديات الخطيرة جدا التي واجهها المجتمع الدولي.

واسمحي لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ جمهورية الجبل الأسود على انضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة.

الالتزام بالشراكة العالمية من أجل التنمية موضوع يُطرح في حينه ولكنه يبعث على التأمل في ضوء الطريق الطويل الذي لا يزال يتعين علينا أن نقطعه، وفي ضوء النكسات التي واجهناها فعلا. وقد كانت أزمة محادثات التجارة العالمية انتكاسة رئيسية. ويمكن أن تكون التجارة أهم آلية بمفردها للتنمية العالمية، وينبغي ألا ندع الفرصة التي وفرها لنا برنامج الدوحة الإنمائي تفلت من أيدينا. ويجب أن نتأكد من أن الفقراء يستفيدون من مكاسب تحرير التجارة، وأن هذه المكاسب توزع بإنصاف. ولا تزال أيسلندا ملتزمة بقوة بهذا البرنامج.

لا تتوفر للعديد من البلدان النامية، خاصة البلدان الأفريقية جنوب الصحراء، سوى فرصة ضئيلة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الموعد المحدد، إلا إذا أتيحت لها موارد إضافية كبيرة. ونرحب بالجهود الدولية لتخفيف عبء الدين عن أفقر البلدان، وندعم هذه الجهود. ونشيد أيضا بالبلدان التي التزمت بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. وتتحمل أيسلندا أيضا مسؤوليتها. فعلى مدى السنوات الثلاث القادمة ستزيد أيسلندا مساعدتها الإنمائية إلى ثلاثة أضعاف قيمتها تقريبا، ونحن مصممون على أن نعمل ما هو أكثر من ذلك. وبعد عام ٢٠٠٩، ينبغي أن تزداد مساعدتنا أكثر من ذلك، ونطمح في أن تصل إلى النسبة التي حددتها الأمم المتحدة، وهي ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي.

وتعتمد الشراكة العالمية على مبادئ الشفافية والمساءلة والحكم الرشيد والإنصاف والالتزام بتخفيف حدة الفقر. وتعلق أيسلندا أيضا اهتماما خاصا على حقوق المرأة والطفل. وكما بينت شيرين إبادي، الإيرانية التي فازت بجائزة نوبل للسلام، بحق في محاضرتها التي ألقتها لدى تسلمها جائزة نوبل للسلام في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

> ”تجاهل المرأة وحظر مشاركتها النشطة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية يرقى في الحقيقة إلى حرمان سكان كل مجتمع من نصف قدرته“.

ونريد أن نرى شركاءنا في التنمية ووكالات الأمم المتحدة يبذلون مزيدا من الجهود المتسمة بالإصرار سعيا لتحقيق المساواة بين الجنسين. ويجب إعطاء عمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وزنا أكبر في الأمم المتحدة. وقد زادت أيسلندا دعمها لأعمال صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أكثر من عشرة أضعاف على مدى السنتين الماضيتين، وستزيد دعمنا عن ذلك.

وتؤكد رسالة منظمة الأمم المتحدة للطفولة بحق على أن بقاء وحماية وتنمية الطفل أمور أساسية لتقدم الإنسانية. ولا يشكك أحد في هذه الرسالة، ومع ذلك، يموت أكثر من ١٠ ملايين طفل سنويا من أسباب يمكن الوقاية منها. وستزيد أيسلندا إسهامها في أعمال منظمة الأمم المتحدة للطفولة الحيوية. ومن دواعي افتخاري أن أقول إن شعب أيسلندا ما فتئ يعمل بنشاط خاص ويقدم لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة أعلى إسهام للفرد من بين المجتمعات الوطنية.

على الأقل، يتصل نصف الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية باستخدام الموارد والحفاظ على البيئة، أي بالتنمية المستدامة. ولن يتسنى لنا القضاء على الفقر المدقع أو الجوع إلا إذا تمكنا من حماية البيئة، التي هي أساس الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم. ولا نستطيع أن نأمل في تخفيض وفيات الأطفال إلا إذا عالجنا تلوث المياه العذبة. وتوجد علاقة وثيقة بين صحة نظام الأرض الإيكولوجي ورفاه وأمن وسلم الإنسان. ويعتمد الأيسلنديون في عيشهم على موارد البحر الحية والطاقة المتجددة الوفيرة. وقد تحولت أيسلندا في الآونة الأخيرة نسبيا من بلد فقير إلى بلد غني بتطبيق الابتكارات التكنولوجية والاستفادة من التعاون الدولي. ونحن مقتنعون أن نجاحنا يمكن تطبيقه في أنحاء أخرى عديدة من العالم، إذا توفرت الحوافز المناسبة والبيئة الممكِّنة.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير على وجه الخصوص إلى مجالين من مجالات التنمية المستدامة: مسائل المحيطات ومسائل الطاقة.

لمسائل المحيطات تأثيرات إنمائية بعيدة الأثر. فـ ٩٥ في المائة من الذين يعيشون على صيد الأسماك موجودون في العالم النامي. ويعتمد بليون شخص على مصائد الأسماك كمصدر رئيسي للبروتين. وفي نفس الوقت، نرى زيادة

سريعة في تلوث المحيطات واستنزافا لمواردها الحية. وهذا ما جعل أيسلندا تضع هذا المجال في أولوياتها في التعاون الإنمائي وفي أعمال دائرة مصائد الأسماك في جامعة الأمم المتحدة في أيسلندا.

قضايا الطاقة تلقي بظلالها أيضا. وفي حين أن الأيسلنديين يتمتعون بحظهم الجيد المتمثل في توفر طاقة نظيفة متجددة لـ ٧٠ في المائة من مجموع الطاقة التي نستخدمها، فإن قضايا الطاقة تصبح بصورة متزايدة أحد العوامل الرئيسية التي تحرك جدول أعمال التنمية المستدامة في الأمم المتحدة. ولا يحصل بليونا شخص على الطاقة الكهربائية. وستقتضي الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية جميعها استهلاك مزيد من الطاقة.

لسوء الطالع، زيادة استهلاك الطاقة في معظم الحالات تعني زيادة انبعاثات غازات الدفيئة. وأحد التحديات الكبرى التي تواجهنا اليوم أن نكمل دائرة التنمية، أي نلبي احتياجاتنا الإنمائية بينما نحمي بيئتنا. وإحدى الطرق لذلك بالتأكيد زيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة إلى حد كبير في الطلب العالمي على الطاقة. ولذلك فإن أيسلندا تشارك بنشاط في تعزيز مصادر الطاقة المتجددة والتكنولوجيات الجديدة من خلال تعاونها الإنمائي وعمل إدارة الطاقة الحرارية الأرضية في جامعة الأمم المتحدة. ومثال آخر على التزامنا في هذا المجال هو الحلقة الدراسية الدولية حول استخدام الهيدروجين في العالم النامي، الذي سيعقد في رايكيافيك لاحقا في هذا الأسبوع. وستشارك أيسلندا وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة في استضافة هذه الحلقة الدراسية.

لقد تحقق الكثير خلال الإثني عشر شهرا الماضية تنفيذا لنتائج مؤتمر القمة العالمي. وفي هذا الشأن، أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن التقدير للعمل الممتاز الذي اضطلع به السيد يان إلياسون، بوصفه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الستين. فلدينا الآن لجنة لبناء السلام. وتم إنشاء مجلس حقوق الإنسان الجديد. ومن واجبنا جميعا أن نكفل تعزيز مصداقيته وأن نحوله إلى مدافع قوي ومعزز لحقوق الإنسان الأساسية. وستعتمد مصداقيته إلى حد كبير على إنصافه.

وقد تم الاضطلاع بعمل مفيد بشأن الإصلاحات الداخلية في الأمم المتحدة. ونجاح هذه الإصلاحات – ويدور في ذهني بصفة خاصة استعراض الولايات – سيؤثر على مصداقية الأمم المتحدة على الأمد الطويل. ونحن ننتظر باهتمام بالغ وبأمل كبير نتائج أعمال الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة.

والسلام والأمن أساسيان في الشراكة العالمية من أجل التنمية. وفي مواجهة الآثار المدمرة للإرهاب، فإننا نرحب بالاتفاق على استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب. وفي مكافحتنا للإرهاب، يجب ألا نمس بحقوق الإنسان، لأننا بذلك ندمر القيم التي نسعى للدفاع عنها. والتعذيب لا يمكن تبريره. وكما شهدنا في الآونة الأخيرة، فإن أعواما من التنمية يمكن إلغاؤها بين ليلة وضحاها بسبب الحرب. ومنع نشوب الصراعات، وضبط النفس من قبل الأطراف المعنية، والتزام الأطراف الفاعلة الأخرى بالحث على ضبط النفس، لا تأجيج الصراع، كلها أمور أساسية في الشراكة.

وقبل ٦٠ عاما، في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أصبحت أيسلندا عضوا في الأمم المتحدة. ومنذ ذلك الوقت، ما فتئت أيسلندا تدعم بقوة مبادئ الأمم المتحدة على النحو الذي كرسه الميثاق. وبدعم كامل من جانب بلدان الشمال الأوروبي الأخرى، الدانمرك والسويد والنرويج وفنلندا، قررت أيسلندا في عام ١٩٩٨ أن تتقدم بترشيحها للمرة الأولى كعضو في مجلس الأمن للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ في الانتخابات التي ستجري في عام ٢٠٠٨. وهذا الترشيح

الـذي أعلـن في مجموعـة أوروبـا الغربيـة ودول أخـرى، في نيسان/إبريل ٢٠٠٠، يستند إلى أساس استعدادنا للاضطلاع بمسؤولياتنا من خلال الخدمة في تلك الهيئة في الأمم المتحدة الموكلة بصون وتعزيز السلم والأمن. وتسعى أيسلندا، بوصفها واحدة من بين ما يناهز ١٠٠ دولة عضو صغرى في الأمم المتحدة، ببذل قصارى جهدها لإقامة علاقات تقوم على المنفعة المتبادلة مع جميع أعضاء المنظمة وتعتقد أنها تحظى بمركز يتيح لها ممارسة الإنصاف والحزم في أداء دورها كعضو في مجلس الأمن.

إن بناء شراكة عالمية من أجل التنمية ليس بالمهمة السهلة. ولكنها الطريق الوحيد الذي نستطيع به على نحو واقعي أن نتصدى للتحديات التي نواجهها، سواء كانت تلك التحديات الفقر أو الأمن أو البيئة أو الصحة. وكما قال الأمين العام كوفي عنان ”لا سبيل إلى النهوض بقضية الحرية الأفسح جوا إلا بالتعاون العالمي الواسع والعميق والمتواصل بين الدول“ (A/59/2005, para. 18).

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيرغي مارتينوف، وزير خارجية بيلاروس.

السيد مارتينوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): هناك افتراض عام أن صراع الأيديولوجيات قد انتهى في التاريخ مع انهيار النظام العالمي الثنائي القطب. ولكن في الواقع ما فتئ العالم يجد في البحث عن منظومة أفكار قادرة على كفالة الأمن والعدالة والرخاء. ومؤتمر القمة العالمي في عام ٢٠٠٥ ومناقشة الجمعية العامة في الدورة الحالية هما خير دليل على هذا المسعى. ولا يوجد أي مكان آخر سوى هذه المنصة يمكن للمرء أن يكون لديه شعور صادق بأن الأفكار، والصراع من أجلها، ليست مسألة مجردة. فهي تتخلل لحم ودم الملايين والبلايين من الناس.

وآمل أن الكثيرين من الحاضرين يوافقون على أن حرية تقرير المصير هي الأيديولوجية الرئيسية في العالم المعاصر. أليس جليا على نحو قاطع أنه بدون دولة فلسطينية مستقلة تعيش بسلام مع كل جيرانها، وما دام العراق لم يتحرر من الاحتلال، فإن الإرهاب والتطرف سيظلان أمرين حتميين ولا يمكن قهرهما؟ إن محاولة حل مشاكل حق تقرير المصير من خلال التدابير العنيفة من الخارج، سواء بطرق عسكرية أو بأي شكل آخر، لن يؤدي إلا لتزايد أعداد أتباع الإرهاب والتطرف ذوي القلوب المتحجرة.

وفي العالم الحديث، ليست حرية تقرير المصير مجرد مسألة متمثلة باستقلال وسيادة الدول. بل أيضا قضية اعتراف – ليس بالأقوال بل بالأفعال – بتنوع السبل لتقدم البلدان والشعوب. ويجب أن نتيح للشعب الفلسطيني والعراقي واللبناني، وغيرهم من الشعوب، إمكانية بناء أوطانهم بالطريقة التي يختارونها. ولا ينبغي أن تأتي أي مساعدة إلا بعد ذلك وأن تأتي وفقا لرغبتهم، لا وفقا لما يراه مناسبا منظرو الحملات الصليبية في بعض العواصم. ولا توجد شعوب وأديان ذكية وغبية، أو متفوقة وناقصة، أو خيرة وشريرة، بل مجرد شعوب على الكوكب الأرضي متساوية في تتوقها إلى السعادة، وبسيطة وكريمة.

وأثبتت السنوات الخمس منذ ١١ أيلول/سبتمبر بجلاء مؤلم أن الأيديولوجيا وممارسة الحملات الصليبية لا تجلب السلام والديمقراطية. إنها تؤدي إلى خراب الدول وتدمير نسيج الحياة لأمم بكاملها، وإلى موت الأطفال والنساء والسكان المدنيين. وهي تؤدي أيضا إلى زيادة الإرهاب وتضخم صفوف أتباعه ومؤيديه. وبالطريقة نفسها، فإن التعصب الديني ورفض معتقدات وعادات الشعوب الأخرى لا يجلبان الوئام الروحي والوحدة. بل يؤديان إلى تفجر الراديكالية والتعصب والتطرف. وينبغي

لتشجيع التسامح الديني داخل المجتمعات أن يصبح مسؤولية القادة السياسيين وزعماء الدول.

ولا يمكن فصل الأمن الدولي والاستقرار العالمي عن حل مشاكل التنمية في العالم. والأمن والتنمية لم يمكن فصل أحدهما عن الآخر. والعلاقة بينهما ليست علاقة مصطنعة حيكت في أروقة الأمم المتحدة. بل تجلت طبيعتها الواقعية بوضوح في الأحداث التي وقعت في ضواحي باريس. فهل ننتظر نحن هنا في الجمعية العامة، وهل ينتظر زملاؤنا في عواصم البلدان الأغنى، صدور إشارات أكثر إنذارا بالخطر؟ وهل ننتظر تفاقم التطرف الذي يسببه فقدان آفاق المستقبل؟

إن الحالة واضحة إلى أقصى حد ممكن. ومن الواضح أن الانعكاس غير الكافي لأولويات التنمية وللمساعدات الإنمائية في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي في عام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) كان خطأ فادحا من جانب المجتمع الدولي.

فكيف نتمكن من إصلاح هذا الخطأ؟ لا يمكننا أن نفعل ذلك إلا من خلال الجهود العملية المخلصة، لا الزائفة، لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وقبل أن يمضي وقت طويل سنطلع على مقترحات مقدمة على أساس نتائج الدراسة الواسعة النطاق لرفع مستوى الاتساق والتنسيق على نطاق المنظومة بين أنشطة وكالات الأمم المتحدة في ميدان المساعدة الإنمائية. وستكون المهمة الملقاة على عاتقنا أن ننفذ بالفعل تلك المبادرات الهامة.

إن الأهداف الإنمائية للألفية واضحة. وتحقيق أي منها ليس عملية سهلة. فهذه المشاكل قديمة ومتجذرة بحيث لا يمكن حلها على مراحل وبأساليب سطحية. ولا يمكن أن نعالج التهابا حادا بتناول الأسبرين. والمهمة الجادة تتطلب أدوات جدية. ولذا حان الوقت لإجراء تحولات عميقة في مؤسسات بريتون وودز. فقد أنشئت في حقبة مختلفة ولغايات مختلفة. وينبغي تغييرها لكي تخدم قضية التنمية العالمية. وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي دور خاص في جعل التنمية تحقق النجاح، لا المشاكل، بوصفه هيئة التنسيق الرئيسية بمجال التنمية في الأمم المتحدة. وستقع مسؤولية خاصة على عاتق أعضاء المجلس.

إن بيلاروس مرشحة لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩. وأناشد الدول الأعضاء أن تدعم بيلاروس في الانتخابات التي ستجري خلال الدورة الحالية. ويمكن للجمعية العامة أن تطمئن إلى تأكيداتنا بأن جمهورية بيلاروس لن تتأخر عن الوفاء بالتوقعات. ومنذ أصبحت عضوا في الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، لم تتراجع بيلاروس عن تكرسها لمقاصد ومبادئ الميثاق. وبوصفها عضوا في حركة عدم الانحياز منذ عام ١٩٩٨، تعمل بيلاروس بنشاط وتصميم على تنفيذ أهداف ومبادئ الحركة وعلى تعزيز دورها العملي في الشؤون الدولية.

إن مسؤوليتنا واهتمامنا بمصير العالم يتسمان بالإخلاص. وهناك الكثير من الأدلة التي تبرهن على ذلك. ففي إطار منطقتها، تسهم جمهورية بيلاروس في الأمن الدولي. وكانت بيلاروس البلد الأول في العالم الذي تخلى عن امتلاك الأسلحة النووية التي كانت في حوزته.

وعلى الرغم من المصاعب التي واجهها بلدي خلال الفترة الانتقالية، فقد كان في مقدمة البلدان التي استجابت لمحنة السكان الذين تعرضوا لإعصار التسونامي في منطقة المحيط الهندي في عام ٢٠٠٤، وقدم مساعدات إنسانية للبلدان التي حلت بها الكارثة في جنوب شرق آسيا. ولم يقف بلدنا موقف المتفرج إزاء الصراع الأخير الذي نشب في الشرق الأوسط. ففي ذروة العمليات العدائية استدعى بلدنا أطفالا من الدول المتأثرة بدمار الحرب لتلقي إعادة التأهيل الصحي في بيلاروس.

كما أن التزام بيلاروس بقضية التنمية صادق وراسخ. وسيكون تنفيذ جدول الأعمال الإنمائي الدولي أولوية لا لبس فيها لعملنا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأهم ما في الأمر أننا نملك الدراية للقيام بذلك. ومع أننا قبل ١٥ عاما في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي، تركنا بدون موارد طبيعية أو أسواق أجنبية، وبدون عملة وطنية ومساعدات دولية، فقد حققنا أهدافنا الاقتصادية والاجتماعية. وربما تُعتبر تلك إنجازات متواضعة بالمقارنة مع إنجازات أكثر البلدان تقدما في نموها، ولكنها بالغة الأهمية بوصفها مرحلة في تقدمنا ودليلا على ما يمكن لدولة متوسطة الحجم أن تحققه في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

وكان من بين المشقات التي كان علينا أن نواجهها بأنفسنا كارثة تشيرنوبيل التي أصاب تلوثها المشع أكثر من ٢٠ في المائة من سكاننا، ولم يعد ممكنا أن نستخدم أكثر من ٢٠ في المائة من الأرض الزراعية و ٣٠ في المائة من الأحراج. ويساوي ضرر تشيرنوبيل المباشر على بيلاروس ما يساوي قيمة ٣٥ من ميزانيتها الوطنية السنوية. ومن المناسب إلى حد كبير الآن أن نتذكر في هذا العام، وهو الذكرى السنوية العشرون لوقوعها، أن نتذكر أكبر كارثة من صنع الإنسان في تاريخ البشرية.

وإذ تغلبنا على ٥٠ في المائة من التراجع الاقتصادي، ورفضنا الصيغ التي حاول صندوق النقد الدولي فرضها علينا، فإن بيلاروس كانت البلد الأول في رابطة البلدان المستقلة الذي استعاد الناتج الوطني الإجمالي إلى قيمة ذروته في الحقبة السوفياتية، ومن ثم رفع ذلك المستوى إلى نسبة ١٢٠ في المائة من تلك القيمة. وقد أسسنا اقتصادا سوقيا مع تأكيد قوي على الناحية الاجتماعية. وأبقينا على التعليم المجاني، بما في ذلك التعليم العالي، والرعاية الصحية، بالإضافة إلى توفير الخدمات الاجتماعية ذات النوعية العالية لجميع السكان بدون استثناء. وقد خفضنا البطالة إلى نسبة ١,٥ في المائة، وما فتئنا نحقق النجاح في كبح التضخم.

إنني لعلى ثقة بأن خبرة بيلاروس ونهجها ودرايتها ستشكل إسهاما مفيدا في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. وإذا ما منحتنا غالبية الأمم رصيد الثقة، فسوف نعمل بنشاط وعزم من أجل تحقيق دور أقوى للمجلس في التصدي لتحديات التنمية. وسنعمل سوية مع أولئك الذين يشاركوننا هذه النُهج لإصلاح المجال الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة. إن تدابير الإصلاح لم تنجح بعد. وبدونها لا يمكن لأنشطة مختلف صناديق الأمم المتحدة وبرامجها على المستوى القطري أن تكون فعالة. واستمرار نهج العمل ”على نفس المنوال“ بشأن هذه المسائل سيعني أن الأهداف الإنمائية للألفية ستبقى حبرا على ورق.

وهناك أيضا رصيد مدين كبير في أنشطة الأمم المتحدة خارج المجلس الاقتصادي والاجتماعي. فلم يتحقق أي تقدم هام نحو تعزيز دور الجمعية العامة كهيئة رئيسة في الأمم المتحدة. ولم يتحقق حتى الآن تقدم في إعادة تنظيم مجلس الأمن، وهو عنصر هام في إصلاح الأمم المتحدة. وأدى تباطؤ مجلس الأمن في التصدي للحالة في لبنان ليس إلى الأسف والإحباط فحسب، بل أكد قناعتنا مرة أخرى بالاختلاف بين مجلس الأمن وصورة العالم كما نعرفه في هذا العصر.

وبعد أن اتخذ المجتمع الدولي خطوات صحيحة وهامة في مجال حقوق الإنسان عقب مؤتمر القمة العالمي في عام ٢٠٠٥، ينبغي له أن يتخذ إجراءات جديدة في الدورة الحالية. وينبغي لتلك التدابير أن تهدف إلى النهوض الحقيقي بحقوق الإنسان وحماية الضحايا الحقيقيين لانتهاكات حقوق الإنسان، وليس إلى الانتقام من دول غير مطيعة من خلال

إساءة استخدام وسيلة غير عادلة تتمثل في اتخاذ قرارات تخص بلدا بعينه.

وفي خطوة هامة لتعزيز حقوق الإنسان وحماية ضحايا واحدة من أصعب ظواهر العالم المعاصر وأشدها إيلاما، أعدت بيلاروس مع عدد من الشركاء مشروع قرار لتعزيز التنسيق الدولي في مكافحة الاتجار ببني البشر، وستقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية. والنطاق العالمي لهذا التحدي يتطلب منا جميعا لا كلمات جوفاء، بل إجراءات منسقة بالفعل وهادفة. ونرى في هذه الجهود صياغة لاستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار ببني البشر. وأدعو الجمعية العامة إلى وضع نهج على أساس المنظومة للشراكة العالمية ضد الرق والاتجار ببني البشر. فإن لم تكن الأمم المتحدة، من الذي ينبغي أن يقدم الرعاية للعشرات، وربما المئات والملايين – وفي مقدمتهم النساء والأطفال – من ضحايا الرق الحديث؟ والأمم المتحدة هي التي ينبغي أن تشجع على التنسيق الدولي الأفضل للقضاء على هذه الظاهرة التي تشكل وصمة عار على جبين القرن الحالي.

وخلال مؤتمر القمة العالمي تحدث قادة كثيرون عن روح سان فرنسيسكو. وقد انبثقت روح سان فرنسيسكو في العامين ١٩٤٤ و ١٩٤٥ من شعور الأمم بالمسؤولية عن التصدي لمشاكل العالم، لا المسؤولية إزاء مصالحها الضيقة – الواضحة والبسيطة – بل إزاء قضية مشتركة. وباتت تلك الروح ممكنة نتيجة للكارثة الهائلة المتمثلة بالحرب العالمية الثانية، التي اقترنت بموت قرابة ٦٠ مليون نسمة ومعاناة لا يدركها العقل، تكبدها مئات الملايين من الناس. فهل نحتاج أيضا إلى كارثة هائلة بغية استعادة تلك الروح؟ أنا متأكد بأننا لسنا بحاجة إلى ذلك. ويحدوني الأمل بأننا قد تعلمنا جميعا من دروس التاريخ.

وفي أعقاب فترة سادت فيها المثل الرومانسية وإخفاقها المأساوي في التسعينات، أضحت البشرية أقرب إلى تحديد مفهوم عن النظام العالمي الذي تحتاج إليه. ولقد بيّن مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز في هافانا التطلعات الواضحة لأغلبية بلدان العالم في التحرك من العالم الأحادي القطب الذي يستنفذ نفسه ذاتيا إلى عالم متعدد الأقطاب تسود فيه العدالة والاستقرار، يقوم على ترابط مختلف مراكز القوى العالمية والإقليمية، إلى عالم صالح للجميع. ولقد بيّن مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز في هافانا أنه ينبغي للإنسانية أن تتسم بالنزعة الإنسانية. ويتعين أن يصبح ذلك شعارا للقرن الحادي والعشرين المليء بالتحديات.

الرئيسة: الآن أعطي الكلمة لمعالي السيد وليد المعلم، وزير خارجية الجمهورية العربية السورية.

السيد المعلم (الجمهورية العربية السورية): أهنئكم، وبلادكم الشقيقة البحرين، بانتخابكم رئيسة للدورة الحادية والستين للجمعية العامة كأول امرأة عربية تتولى هذه المهمة الرفيعة. إن اختياركم لهذه المهمة إنما يؤكد أن موضوع تمكين المرأة أمر يأخذ مداه على ارض الواقع العربي. ولا يفوتني التوجه بخالص التقدير لسلفكم السيد يان الياسون على الجهود التي بذلها، لإنجاح أعمال الدورة السابقة. وأعبر عن شكرنا للسيد كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة على ما بذله من جهد في إدارة أعمال هذه المنظمة على مدى سنوات عديدة، وتقديرنا لجهوده البناءة خلال زيارته الاخيرة للمنطقة.

تتفاقم التحديات التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط منذ عقود، وفي مجالات عدة يأتي في مقدمتها استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية منذ عام ١٩٦٧ وتجاهل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفقدان

الأمل لدى شعوب المنطقة في تحقيق تطلعاتها في العدل والسلام والأمن .

قبل فترة وجيزة شنّت إسرائيل حربها المدمرة على لبنان. وما زال الوضع الفلسطيني، في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي يزداد تدهوراً. فالعدوان يتصاعد والحقوق مهدورة وتهدر أكثر، والحصار خانق لأن دعاة الديمقراطية غير راضين عن نتائج الانتخابات التي جرت في الأراضي الفلسطينية.

في ظل هذا الواقع المتفجّر الذي تعيشه منطقتنا نتيجة الاحتلال واستمراره، وفي ظل تضاؤل الآمال أو حتى فقدانها في إمكان الانتقال إلى واقع آمن ومستقر وعادل، أتساءل كيف يمكن أن يوجه الوضع الراهن بحيث يصبح مدخلاً إلى الحل لا تكريساً للتوتر والمواجهة. إن هذا التساؤل مهم للغاية في فهم معاناة شعوبنا التي ترنو، منذ عقود عديدة إلى تحقيق السلام العادل والشامل للصراع العربي – الإسرائيلي بما يضمن زوال الاحتلال وعودة الحقوق ويمكن من إنجاز مهام التنمية. هذا هو الطريق لمعالجة مشاكل المنطقة من جذورها قبل الحديث عن شرق أوسط كبير أو جديد.

لا بد للمجتمع الدولي من أن يدرك أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية هو البؤرة التي تنطلق منها مشاكل المنطقة، وهو الأساس في حالة الغضب التي تعيشها شعوبها. وأتساءل: هل كتب على المنطقة أن تعيش، من حين لآخر، حروبا لا نهاية لها؟ وهل يفترض بشعوبنا أن ترتاح وتسعد لاحتلال أراضيها وانتهاك حقوقها، وأن تمجد داعمي وممولي استمرار هذا الظلم رغم القدرة على رفعه؟ هل من قدر المنطقة أن تدخل في حرب جديدة مكملة للحرب على لبنان خدمة لشرق أوسط جديد أعادوا تبشيرنا به عبر مخاض الدمار والدماء أيام الحرب على لبنان بدلاً من اغتنام الفرصة المتاحة لفتح الباب أمام إحلال السلام في المنطقة؟

لقد طالت معاناة الشعب الفلسطيني وتعمقت مأساته مع مرور السنين. واعتاد البعض في المجتمع الدولي على التعامل مع هذه المعاناة وكأنها ظاهرة من ظواهر الطبيعة وليست مأساة إنسانية ووطنية قل نظيرها. نحن في سوريا نعيش هذه القضية بكافة جوانبها ونتأثر بكل ما يتعلق بها، ونحن ندعم جهود أشقائنا الفلسطينيين لتوحيد صفوفهم ونشجعهم على تشكيل حكومة وحدة وطنية. كما تستمر أيضا معاناة أهلنا في الجولان السوري المحتل، وتستمر معها معاناتنا جميعا كسوريين بسبب هذا الاحتلال. إنني/من على هذا المنبر، أحيي نضال وصمود أهلنا في الجولان وفي فلسطين في وجه سياسات البطش والإرهاب الإسرائيلية.

من المهم جدا أن يعترف المجتمع الدولي بأن الاحتقان الكبير والغضب المتجذر في منطقتنا، خاصة بعد الحرب الغاشمة على لبنان، مع استمرار حالة الانسداد في مجال السعي نحو السلام، يشكل واقعاً خطراً بالغ التعقيد ويدفع بالأمور نحو المواجهة بدلاً من السعي نحو السلام. وهذا ليس في مصلحة أي طرف في المنطقة وخارجها. نحن نريد شرقا أوسط جديدا، ولكن شرقا أوسط يسوده السلام العادل والشامل القائم على الحق والعدل والحفاظ على أمن الجميع على حد سواء.

منذ خمسة عشر عاما، أعلنت سوريا أن خيارها الاستراتيجي هو إقامة السلام العادل والشامل، وشاركت في عملية السلام التي انطلقت في مدريد على أساس القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام. واستمرت مفاوضاتنا لمدة عشر سنوات دون أن تثمر. فالجولان السوري ما زال محتلا وما زال السلام مفقودا. ولقد كان واضحا بما لا يقبل الشك أن لا إرادة

سياسية في إسرائيل لصنع السلام. إن صنع السلام يتطلب توفر الإرادة السياسية أولا ثم تنفيذ الشرعية الدولية.

لقد شنت إسرائيل حربا مدمرة على لبنان استهدفت إنسانه وعمرانه، لكن لبنان بفضل مقاومته الباسلة وصموده المشرف ووحدته الوطنية تمكن من دحر العدوان وإلحاق الهزيمة بالمعتدي. وبعد طول انتظار صدر قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وأعلنت بلادي سوريا تعاونها مع الأمم المتحدة لتنفيذ هذا القرار واتخذت الإجراءات المناسبة لضبط حدودها مع لبنان الشقيق. وانطلاقا من حرص سوريا على استقلال لبنان وسيادته فإنها تطالب بانسحاب إسرائيل من أراضيه المحتلة كافة بما في ذلك من مزارع شبعا اللبنانية. وكلنا أمل في أن يتمكن لبنان من تجاوز آثار العدوان الإسرائيلي بتكاتف أبنائه وبالمساعدات التي يقدمها له أشقاؤه وأصدقاؤه والمجتمع الدولي كي يعود مزدهرا ومعافى. وأؤكد هنا حرص سوريا على أقامة أفضل العلاقات مع لبنان بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الشقيقين.

وعلى الجانب الآخر من حدود سورية، يعيش العراق ظروفا بالغة الصعوبة تدعونا إلى القلق كأشقاء معنيين وكدولة جوار. لقد أيدت سورية العملية السياسية في العراق، وأؤكد اليوم تأييدنا للحكومة العراقية المنبثقة عن انتخابات شاركت فيها شرائح وفئات الشعب العراقي كافة، ونؤكد استعداد سورية للتعاون مع هذه الحكومة في مختلف المجالات. ونحن ندعم الخطة **التي** أطلقتها لتحقيق المصالحة الوطنية ومستعدون لتقديم كل الدعم لذلك انطلاقا من حرصنا على وحدة العراق أرضا وشعبا. إن وجود جدول زمني لانسحاب القوات الأجنبية من العراق أمر أساسي يسهم في تحجيم العنف فيه والحفاظ على أمن وسلامة مواطنيه. وسورية **التي** تؤلمها كل قطرة دم عراقية تراق تكرر أدانتها لجميع الأعمال الإرهابية **التي** وقعت وتقع في جميع أنحاء العراق ويذهب ضحيتها عدد كبير من المواطنين الأبرياء.

مع مرور خمس سنوات على الحادث الإجرامي بتاريخ الحادي عشر من أيلول الذي ذهب ضحيته آلاف الأبرياء، أكرر إدانتنا لهذا الحادث وتعاطفنا مع ضحايا هذا الفعل الإرهابي الشنيع. وأقول للشعب الأميركي الذي حقق انجازات علمية ضخمة تخدم البشرية جمعاء، إنه ضحية سياسات ثبت فشلها في المنطقة العربية ومناطق أخرى في العالم. ويتحمل أبرياء في بقاع عديدة بعيدة عن الولايات المتحدة أوزار وتداعيات هذه السياسات الخاطئة. إنها لمأساة باهظة التكاليف على الجميع أن يعتقد صناع القرار في واشنطن أنهم وحدهم الأعرف والأقدر على فهم وإدراك واقع العرب وحاجاتهم. هم يشخصون طموحات إنساننا وأماله وفق رؤيتهم الخاصة، في حين أننا نحن أهل المنطقة اعرف بواقعنا واعرف بأولويات ما تريده الملايين الغاضبة نتيجة تجاهل حقوقها السيادية الوطنية. ولو توجه أي كان إلى هذه الملايين الغاضبة وسألها عن أولوياتها وما تريد تحقيقه، فإن الجواب الذي لن يتردد احد بإعطائه سيكون: نريد إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضينا في فلسطين والجولان ولبنان، واستعادة كامل الحقوق المغتصبة، ووقف تدفق أسلحة الدمار والقتل الأميركية لإسرائيل، ورفض الهيمنة على مقدراتنا والتدخل في شؤوننا. نحن نريد شرق أوسط يسوده السلام القائم على الحق والعدل ويستطيع أهله أن يكرسوا كل طاقاتهم ومواردهم من اجل التنمية والتقدم والانفتاح على ما هو ايجابي في التيارات الإنسانية المعاصرة ومدارسها.

بعد أعوام من الحرب على الإرهاب يتساءل المرء هل أصبح العالم أكثر أمنا؟ من الواضح أن هذه الحرب لم تحقق أهدافها والإرهاب أصبح أكثر انتشارا. ولهذا أسبابه، فاستخدام القوة وحدها في التصدي للإرهاب غير مجد إذا

لم تعالج جذور الإرهاب وأسبابه. لابد من حشد جهود المجتمع الدولي لمعالجة هذه الآفة الخطيرة آخذين بعين الاعتبار ضرورة التمييز بين مكافحة الإرهاب وحق الشعوب المشروع في مقاومة الاحتلال الأجنبي.

إننا نعتقد أيضا أن الحرب على الإرهاب جرى استخدامها بشكل خاطئ في بعض الأحيان بحيث بدت وكأنها غطاء لصراع بين الثقافات والحضارات ضار في المحصلة بمصالح الجميع ويفيد فقط الإرهاب والإرهابيين.

أن تفرد إسرائيل بحيازة الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط ورفضها الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإلى اتفاق الضمانات الشاملة يهددان الأمن والسلم في المنطقة. وقد تقدمت سورية إلى مجلس الأمن باسم المجموعة العربية، بتاريخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بمشروع قرار يهدف إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل، ولا نزال نأمل باعتماده في أقرب وقت ممكن. وتضم بلادي صوتها إلى أصوات كثير من الدول النامية **التي** عبرت عن قلقها جراء التضييق على الدول الأعضاء وخاصة النامية منها في الحصول على التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية.

أختم بالتأكيد على أن الشرق الأوسط يقف حالياً على مفترق طريقين: إما أن يسلك طريق العدل والسلم والأمن، وأما أن تسوده أكثر من ذي قبل توترات ومجابهات ليست في مصلحة أي طرف في المنطقة وخارجها. الأمر متوقف على إدراك الأطراف المعنية لخطورة إدارة الظهر لطريق السلام وعلى امتلاكها الإرادة السياسية للسير فيه. والأمر متوقف أيضا على الدور الفاعل الذي يتوجب على منظمتنا الدولية أن تضطلع به لصون السلم والأمن بدءا من تنفيذ قراراتها خاصة منها القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ويحدوني بالغ الأمل أن تنتصر الموضوعية وإرادة السلام، ليدخل الشرق الأوسط، بعد معاناة عقود، مرحلة جديدة آمنة ومزدهرة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خوزيه انطونيو غارسيا بيلاونده، وزير خارجية بيرو.

السيد غارسيا بيلاونده (بيرو) (تكلم بالإسبانية): بداية، اسمحوا لي بالإعراب لكم، سيدتي الرئيسة، عن تهنئتنا على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة. وأود أن أنقل لكم كذلك أصدق أماني بيرو حكومة وشعبا بنجاح رئاستكم. ونحن مستعدون للعمل معكم لصالح المجتمع الدولي.

عندما تولت حكومة الرئيس آلان غارسيا مهامها الرسمية في ٢٨ تموز/يوليه وجدت البلد يعاني خصوصا من عجز اجتماعي خطير. إذ يعيش أكثر من ١٣ مليون مواطن، يمثلون نصف عدد سكاننا، في فقر؛ ويعيش ٥ ملايين منهم أو ٢٠ في المائة من سكاننا في فقر مدقع. ولذا فإن بيرو تشهد حالة ظلم عميق الأثر لبلد متوسط الدخل.

ومن أجل التصدي لهذه الحقيقة، ما برحت الحكومة الجديدة تشدد بشكل كبير على اتخاذ الدولة إجراءات مسؤولة، ووضع جدول أعمال للإدماج الاجتماعي يقوم على تعزيز الاستثمار من أجل خلق فرص العمل. ويتطلب جدول الأعمال ذاك أن نتعلم العمل بتضامن أكبر، على أساس القيم المدنية، مع إيلاء الاهتمام الواجب لأشد الفئات ضعفا كيما يتسنى لها المشاركة التامة في إعداد السياسات العامة. وترمي الإجراءات الأولية إلى إعادة الثقة لدى الناس بمجتمعنا على اعتبار ذلك عاملا حاسما لتعزيز التنمية الطويلة الأجل وتشاطر العمل. وفي هذا الصدد، تعمل حكومتي مع قطاعات اجتماعية لإنشاء ثقافة الواجب بوصفها إحدى

الركائز الرئيسية التي تدعم السياسات الحكومية والعلاقة بين المجتمع والدولة.

وما فتئت حكومة بيرو تولي أهمية مركزية لمكافحة الفقر في إدارتها. ولقد وضعت كذلك مبادئ توجيهية لإجراءاتها الخارجية، تستهدف فيها الانضمام إلى بلدان أخرى في منطقة أمريكا اللاتينية من أجل وضع برنامج عمل إنمائي بغية تحقيق النمو مع الإنصاف والإدماج الاجتماعي. وفي هذا السياق، نؤكد من جديد قناعتنا بضرورة تعزيز التكامل في أمريكا اللاتينية. ولهذا الغرض نعمل على تعزيز مجموعة بلدان الأنديز وبناء مجموعة بلدان أمريكا الجنوبية.

وذلك هو الهدف الذي نسترشد به، لأنه من أجل الإعراب عن المصالح المشتركة لقارتنا في عالم معاصر كعالمنا الحالي يجب أن نعمل معا بغية التصدي بطريقة أفضل لتحديات العولمة. وستصبح أمريكا اللاتينية ذات الصوت الموحد في وضع أفضل لتذليل مشاكلها المشتركة مثل تهميش قطاعات واسعة من السكان، والاختلالات الداخلية والانقسامات الاجتماعية. ويمكن كذلك أن تعكس أمريكا اللاتينية التي تتمتع بقدر أكبر من الوحدة قيم الديمقراطية والتعددية التي تتسم بها اليوم. وفي هذا الإطار، سيمكن التسامح واحترام الاختلافات من تعزيز مشاريع ذات الاهتمام المشترك تقدم لكل مواطنينا فرصا حقيقية للتنمية والرفاه.

ويتمثل أحد التحديات التي يتعين على قارتنا مواجهتها بطريقة حاسمة، وخاصة منطقة الأنديز، في مكافحة الاتجار بالمخدرات. وتؤكد بيرو موقفها الراسخ في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات بطريقة قوية وشاملة، بالتشديد على مبدأي تعددية الأطراف والمسؤولية المشتركة. ولهذا الغرض، عملنا على إجراء تقييم متأن لحالة التعاون الراهنة في مكافحة الاتجار غير القانوني بالمخدرات. وأعربت بيرو باتباعها مبدأ المسؤولية المشتركة، عن اهتمامها بعقد مؤتمر قمة لمكافحة المخدرات، وذلك كيما يتسنى لمنطقة الأنديز أن تعطي زخما جديدا للحوار بشأن التعاون والاتفاق مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على استراتيجية واحدة تقوم على توافق الآراء، من شأنها أن تعود بالفائدة المتبادلة على بلدان منطقة الأنديز وأسواق المستهلكين الكبرى.

وإحدى الآفات العالمية الأخرى التي يجب على المجتمع الدولي مكافحتها بلا هوادة هي الإرهاب. وتكرر بيرو أن الإرهاب غير مقبول، مهما كان شكله أو مظهره أو دافعه. ويجب أن تبدي الدول موقفا جليا إزاء الإرهاب. ولذا تؤيد بيرو الجهود المبذولة في الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ومن بينها نلاحظ الموافقة على الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. ونؤكد مجددا قناعتنا بأنه يمكن القيام بهذا النضال باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وفي إعلان الألفية حددنا لأنفسنا بلوغ أهداف شتى في مجال مكافحة الفقر بحلول عام ٢٠١٥ وفي الشراكة من أجل التنمية، وهي أهداف تلخص التحديات التي يجب على بلدان مثل بيرو أن تتصدى لها وتتغلب عليها وبالتعاون الذي يجب أن تقدمه البلدان النامية في مساعدة تحقيق التنمية والتجارة والتمويل. بيد أننا لاحظنا في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ أن إحراز التقدم في الامتثال للأهداف الإنمائية للألفية متواضع بعض الشيء، وأن بعض الأهداف تبدو بعيدة المنال.

وفي سبيل الامتثال للأهداف الإنمائية للألفية، اتخذت حكومة بيرو إجراء فوريا، بما في ذلك القيام بإصلاح الدولة والنظام السياسي كيما يصبح أكثر تقشفا، عن طريق اللامركزية والتبسيط الإداري والمبادرات الأخلاقية؛ وثانيا استحداث الوظائف بالاستثمار وخلق الفرص التي يجب على

الدولة تشجيعها؛ وثالثا، إعادة حقوق العمالة والحقوق الاجتماعية بغية بناء مجتمع يتسم بالمزيد من التحديث والعدل؛ ورابعا وضع سياسات لفائدة المرأة والشباب والأطفال؛ وخامسا، تحقيق الأمن المدني لمنح الشعب الطمأنينة والثقة. ولن يكون أي من ذلك كافيا إذا بقيت أسواق البلدان المتقدمة النمو مغلقة بوجه منتجاتنا بسبب القيود المفروضة عليها. وفي هذا السياق، ندعو إلى استئناف جولة محادثات الدوحة على وجه السرعة بروح توافقية.

وستمكن مبادرات السياسة الاجتماعية التي اتخذتها حكومتي من ممارسة أوسع لحقوق الإنسان. وأشير خصوصا إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث تبدو مواطن القصور واضحة، وإلى إيلاء انتباه خاص لأشد الفئات ضعفا.

وفي هذا الصدد، وأثناء انعقاد الدورة الحالية سيطلب منا تدارس ومن المحتمل اعتماد ثلاثة صكوك دولية هامة. والصكان الأولان مشروع إعلان بشأن الشعوب الأصلية ومشروع اتفاقية دولية بشأن حقوق المعوقين. وتحث بيرو كل دولة عضو على النظر في اعتماد هذين الصكين، مما سيمنح حماية أكبر للملايين من الناس الذين باتوا اليوم ضحايا للتهميش. والصك الثالث مشروع اتفاقية تتعلق بالاختفاء القسري، مما سيجعل بالإمكان مكافحة الممارسات التي تستحق الزجر بطريقة أكثر فعالية.

وندرك أهمية تعددية الأطراف بوصفها سياقا مثاليا للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل للمشاركة في الساحة الدولية، فضلا عن المساعدة في البحث عن حلول للتحديات التي يجب أن يواجهها عالمنا الذي يتميز بالعولمة. وتنجم تلك التحديات عن الخصائص الراهنة للنظام الدولي، الذي تتعايش فيه عمليتان متناقضتان. ولذلك، لئن يتكامل العالم على الصعيد العالمي فإنه يصبح أكثر انقساما بسبب زيادة الظلم الاجتماعي، وانتشار الصراعات المدنية وتفكك الدول، وما يسمى بالتطهير العرقي، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والاتجار بالبشر والأسلحة والتدهور البيئي والإرهاب والجريمة الدولية المنظمة.

وغالبا ما تدعو تلك الاتجاهات المتناقضة بين العولمة والانقسام التساؤل عن قدرة الدول على الحكم واستتباب الاستقرار الدولي، وهما التحديان الكبيران اللذان يجب أن يواجههما المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن. ولذلك، لا بد لنا من رؤيا شاملة واستراتيجية كيما يصبح بالإمكان التصدي للمشاكل التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين. ولا تنجم الأزمات عن الجوانب العسكرية فحسب. بل هناك أيضا عوامل هيكلية من قبيل الفقر والإقصاء الاجتماعي والتدهور البيئي تشعل فتيل عدم الاستقرار على الصعيدين الوطني والدولي.

وإذا لم يأخذ المجلس هذه الحقيقة بعين الاعتبار فسيكون من الصعب جدا منع نشوب الصراعات أو تسويتها بطريقة مستدامة، لأنها ستعني وضع أكثر المتغيرات أهمية في جانب واحد. ولذلك، فإننا نسلم بضرورة جعل النظام المتعدد الأطراف أكثر مرونة وشمولا وفعالية، بغية التصدي للتحديات والأخطار العالمية. بيد أنه يجب أن تستند إجراءات مجلس الأمن إلى الشرعية مما يراعي الميثاق والقانون الدولي ومقاصدهما ومبادئهما مراعاة دقيقة. وبهذه القناعة، تشارك بيرو في مجلس الأمن بطريقة متماسكة وبروح بناءة.

وبناء على هذا الافتراض المنطقي، من الأهمية الحاسمة تعزيز نظامي نزع السلاح وعدم الانتشار والتوصل إلى حلول سلمية للنزاعات. ولقد أيدنا عمليات حفظ السلام التي أجازها مجلس الأمن، وسنواصل بذل تلك الجهود لضمان وجود نظام أمن جماعي متجدد يؤيده ويحترمه كل الدول الأعضاء، بغية التصدي للتحديات التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وإنه لفي هذا السياق ننظر إلى مشاركة

بيرو في عمليات حفظ السلام في هايتي والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإريتريا وإثيوبيا وليبريا وكوت ديفوار وبوروندي وقبرص. ويشمل ذلك قضايا حساسة جدا ومسؤوليات جسام، ولكننا نفترض أنها نتيجة طبيعية للالتزام بالسلم والأمن الدوليين الذي تعهدنا به عند التوقيع على الميثاق. ونؤكد ثقتنا بأن لجنة بناء السلام ستحقق هدف دعم إعادة إعمار البلدان الخارجة من الصراعات.

وفي الوقت ذاته، نؤمن بأنه يجب علينا مضاعفة جهودنا الوقائية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وهو سبب تعزيز بيرو للأمن التعاوني عن طريق آليات تستهدف تعزيز هياكل السلم والأمن التي تشمل تنميتها ضرورة منع حدوث سباقا التسلح بين بلدان متجاورة.

إن بيرو تؤيد إصلاح مجلس الأمن ليكون أكثر فعالية وشفافية وتمثيلا. وفي هذه العملية، نحبذ زيادة عدد الأعضاء، من خلال الحوار والإجماع، كجزء من عملية شاملة لإصلاح الأمم المتحدة التي رأينا إحراز بعض التقدم فيها. ويجب معالجتها في المستقبل بمزيد من المسؤولية وبروح من الحوار والانفتاح.

أود أن أشاطركم هذه الاهتمامات والأفكار، كي أؤكد من جديد، أن بيرو، على أساس واقعها الاقتصادي والاجتماعي وامتداداتها الإقليمية إلى جانب اهتمامها الكبير بالتعددية، تود أن تواصل إسهامها بصورة بناءة في الأمن والتنمية واحترام حقوق الإنسان في العالم. ونحن مقتنعون بأن نظام الأمم المتحدة، وبمساعدة الجميع، يمكن أن يعزز دورها المركزي في تشجيع التقدم الاجتماعي وفي رفع مستوى المعيشة ضم، أوسع مفهوم للحرية كما نصت عليها ديباجة الميثاق.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد المراد (الكويت).

الرئيس بالنيابة: الآن أعطي الكلمة لسعادة السيد زاريفو أييفا، وزير الدولة والشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي لتوغو.

السيد أييفا (توغو) (تكلم بالفرنسية): أولا، أتقدم باسم وفدنا بأحر التهاني للرئيسة على انتخابها لترؤس هذه الدورة مما يشجع حكومة توغو على التزامها بأهمية دور المرأة في مجتمعنا. وتظل توغو مقتنعة أن نفاذ البصيرة المميز الذي تتمتع به المرأة في إدارة الشؤون الوطنية والدولية سيساهم بصورة كبيرة في إضفاء المزيد من الطابع الإنساني الموحد على العلاقات بين الشعوب والأمم. وبوسع الرئيسة، وهي تؤدي عملها الملهم، أن تطمئن إلى دعم توغو المطلق لها.

وأود أيضا أن أعبر عن التقدير الذي يستحقه سلف الرئيسة، السيد يان إلياسون، الذي بفضل كفاءته واعتداله وشعوره بالوسطية وأخلاقه، حاز على احترام وتقدير الجميع أثناء الدورة السابقة.

كذلك أعرب عن خالص التقدير للأمين العام، وأعرب له عن امتناننا الصادق لجهوده المتواصلة من أجل السلام والديمقراطية والتنمية. إننا نقدّر التزامه ومقترحاته الشجاعة لضمان إدخال إصلاحات جوهرية وعادلة على الأمم المتحدة.

وفي سعينا من أجل السلام والأمن والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية، بلغت توغو لتوها مرحلة حرجة في تاريخها وذلك بالتوقيع في ٢٠ آب/أغسطس على الاتفاق السياسي الشامل في أعقاب حوار مفتوح وبنّاء وشامل. وعندما طرح رئيس الدولة المبادرة لاستئناف الحوار السياسي كنا مدركين أن مرحلتنا الراهنة من التنمية الاجتماعية والسياسية لن تسمح لنا بمعالجة جميع القضايا الخلافية، أو القضاء على جميع المشاكل السياسية والمؤسسية. لقد كان من الضروري أولا أن نقوي دينامية التعبئة الوطنية والتلاحم

الاجتماعي وذلك بتعزيز سياسة الانفتاح والهدوء والمصالحة الوطنية.

لقد تحققت النتائج المرجوة بصورة كبيرة وذلك بالتعاون الفعال والعملي من جميع المشاركين السياسيين الرئيسيين في الحوار. لقد تمكن كل واحد من الكلام بحرية عن المشاكل الجوهرية التي كانت تغذي الشعور المتواصل بالأزمة. لقد مكنتنا المناقشات الصريحة والمسؤولة والنتائج التي توصلنا إليها من تهيئة ظروف أفضل للإصلاح ووضع الأسس لميثاق جديد للجمهورية والانسجام الوطني.

وتؤيد نتائج الحوار الوطني إجراء انتخابات حرة وديمقراطية. وفضلا عن ذلك، فإن قرار الحوار المتعلق بضرورة إعادة النظر في دور الجيش ومهمته والأجهزة الأمنية الأخرى يتيح لنا توقع قدر هائل من تعزيز التدابير الرامية إلى الحفاظ على النظام العام وتوفير المزيد من الأمن لأنشطة الأحزاب السياسية والمنظمات المتعددة الأخرى بالإضافة إلى العمليات الانتخابية.

وفي أعقاب الحوار الاجتماعي المتعلق بأرباب العمل والاتحادات والحكومة وعدد من التدابير الشجاعة بشأن الشباب والعمال من جميع الفئات، سيتم التوصل إلى حدث هام ألا وهو إجراء انتخابات تشريعية حرة متعددة وشفافة في المستقبل القريب. وعندئذ تكون توغو قد أوفت بجميع الالتزامات التي تعهدت بها للاتحاد الأوروبي في بروكسل في ١٤ نيسان/أبريل.

وسعيا لتوفير كل فرصة للوئام الوطني وتنفيذ نتائج الحوار السياسي وإرساء ديمقراطية مستدامة، شُكلت حكومة وحدة وطنية موسعة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. ولقد مُثِّلت في هذه الحكومة جميع القطاعات السياسية والاجتماعية والتنوع الإقليمي لشعب توغو. ولم تكن هذه التغييرات الجارية في مجتمع توغو ممكنة لولا دعم المجتمع الدولي ونضج شعب توغو، وطبعا شعور الطبقة السياسية باتخاذ المواقف الوسطية.

ونعبر عن امتناننا لجميع الشركاء الدوليين الذين ساعدونا أثناء عملية بناء السلم هذه في بلدنا. ونقدّر أيما تقدير المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والمنظمة الفرانكفونية الدولية وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وجميع رؤساء الدول الأفريقية الذين ما برحوا يصغون لما نريد أن نقوله. وأود أيضا أن أعرب بصورة خاصة للميسِّر، السيد بليزي كومباوري، عن تقدير كل حكومتنا وشعبنا لدوره الهام في إنجاز وتوقيع الاتفاقية السياسية الشاملة.

إن توطيد دعائم السلام في توغو ونجاح عمليتنا الديمقراطية مرتبطان بصورة كبيرة باستقرار المنطقة والبيئة الدولية. ولذلك، ما زالت توغو قلقة إزاء الوضع في كوت ديفوار. ونظرا للكثير من الشروط المسبقة لتنظيم انتخابات في ذلك البلد المجاور، لا بد وأن يكون هناك قلق، من وجهة أي نظر، إزاء تنفيذ البعثة المسؤولة عنها الأمم المتحدة. ونأمل التمكن من إيجاد حل لتلك الشروط المسبقة بإجراء انتخابات حرة وديمقراطية تفضي بكوت ديفوار إلى سلام مستدام.

أما فيما يتعلق كذلك بمنطقة دارفور والصومال فلن يحل السلام في تلك المنطقة من أفريقيا لعدم قيام المجتمع الدولي بتعبئة طوعية قوية لوضع حد لدائرة العنف ومأساة الناس المعنيين.

وفي أجزاء أخرى من العالم، تشكل التطورات المستمرة في العراق والشرق الأوسط، مصدر قلق لحكومة توغو. وتؤمن توغو أنه قد حان الوقت لشعب العراق للمصالحة وأن يقدم المجتمع الدولي كل الدعم اللازم لحكومتهم لمساعدتها في إنجاز عملية المصالحة. وينبغي التركيز

على أن تقوم دول من المنطقة دون الإقليمية بدور هام في إحلال السلام في ربوع العراق.

إن المأساة التي وقعت في لبنان تقض مضاجعنا. وترحب توغو باتخاذ مجلس الأمن القرار رقم ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الذي سيسمح تنفيذه الفعال بعودة السلم إلى ذلك البلد.

وتقع قضية فلسطين الشائكة في لبّ الصراع في الشرق الأوسط. إن السلام الدائم في المنطقة يتطلب إنهاء دائرة العنف المتواصلة وجوا من الثقة من شأنهما أن يسمحا بإجراء محادثات لإقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، تتعايش الاثنتان ضمن حدود دولية آمنة ومعترف بها.

وبينما يبقى حل الأزمات والصراعات في صلب اهتماماتنا، يجب عمل كل شيء لتعزيز السلام في البلدان الخارجة من الصراعات، أو في البلدان التي نجحت في عملية الإتصاف بالديمقراطية بعد جهود مضنية. وهكذا يجب على لجنة بناء السلام أن تقوم بدور حيوي في البلدان الأفريقية الخارجة من الصراعات. ويسعدنا أنها تنظر فعلا في الحالة في بوروندي وسيراليون. ويجب عليها كذلك أن تساعد ليبريا في سلامها المسترجع وأن تتأكد من عدم غرق غينيا – بيساو في العنف. وبينما نرحب كذلك بإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تتمنى توغو على المجتمع الدولي أن يولي اهتماما دائما بذلك البلد لمساعدته إلى حين الانتهاء من عمليته الهشة.

إن جهود المجتمع الدولي في نزع السلاح ما زالت بعيدة عن تحقيق النتائج المرجوة. ففي شبه الجزيرة الكورية، ما زالت المسألة النووية بدون حل، وهناك حاجة إلى تعزيز الثقة المتبادلة بين الدول المعنية. ولذلك، يدعم بلدي بحزم كل جهد لحل مسائل الإقليم الأمنية سلميا. ونعتقد أيضا أن مسألة البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية لا يمكن حله بدون إجراء مفاوضات بين الأطراف المعنية، ونطالبها بخلق الظروف الملائمة لمثل تلك المحادثات. وليس من الحكمة أن يمنع البلد، بأية وسيلة، من تطوير برنامج نووي، سلمي في جوهره، من أجل احتياجاته البحثية والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية لشعبه.

وأما بخصوص الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فتأسف توغو لعدم تمكن المجتمع الدولي من أن يختتم بنجاح مؤتمر الأمم المتحدة المعقود في نيويورك في شهر تموز/يوليه، المعني باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المعتمد في عام ٢٠٠١. إن عدم نجاح ذلك المؤتمر لا يشجع المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي الوقت نفسه، فإن اعتماد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في شهر حزيران/يونيه من هذا العام للاتفاقية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وغيرها من المواد ذات الصلة هو إلى حد كبير جزء من تعزيز تدابير بناء الثقة بين الدول في المنطقة دون الإقليمية. ونأمل أن تنظر الجمعية العامة، في هذه الدورة، بجدية في مسألة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تسبب عدم الاستقرار في البلدان الأفريقية بصورة خاصة وتهدد سلام الناس وأمنهم بصورة عامة.

وأود أن أشدد كذلك على أهمية مسؤوليتنا الجماعية عن التصدي للإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان. وينبغي أن يكون رد المجتمع الدولي على الإرهاب ردا مناسبا وينسجم مع توقعات الناس الذين لا يرغبون سوى في العيش في عالم خال من الخوف. وإننا نرحب باعتماد الجمعية العامة للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. ونأمل أن يساهم مجلس حقوق الإنسان في تقوية قدرة الدول على تعزيز

وحماية حقوق الإنسان وذلك بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وبرامج ملائمة. وهكذا، أبرمت الحكومة اتفاقا في ١٠ تموز/يوليه لافتتاح مكتب في توغو لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

إن الوضع الراهن في العالم – الذي يتسم بزيادة كبيرة في عضوية الأمم المتحدة، من ٥١ دولة عضوا في عام ١٩٤٥ إلى ١٩٢ في عام ٢٠٠٦، وظهور قوى جديدة، واستمرار عدد من الصراعات بعينها. والشلل المتكرر في مجلس الأمن – يتطلب إصلاح الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن مثلما أوصى مؤتمر القمة العالمي المعقود في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وبينما يهدف الإصلاح إلى جعل المنظمة الدولية أكثر فعالية وكفاءة، يجب ألا تغيب عنا حقيقة أن إصلاح مجلس الأمن هو العامل الرئيسي والملح. وإذا لم يشمل الإصلاح ذلك، فلن تكتمل عملية الإصلاح.

إن القرارات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر التي اتخذها مؤتمر القمة العالمي في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بعثت الأمل من جديد في رغبة البلدان الصناعية الغنية في مساعدة بلدان الجنوب على تعزيز التنمية المستدامة لشعوبها. ومن شأن تنفيذ الالتزامات أن يحقق تلك الأهداف. ولذلك، ترجو بلدان الجنوب من بلدان الشمال أن تلزم نفسها ليس بالوفاء بوعودها تجاه الإسهام الحقيقي في تقليل نسبة الفقر بنسبة ٥٠ في المائة بحلول العام ٢٠١٥ فحسب وإنما بالقضاء عليه في نهاية المطاف.

وتدرك الجمعية جيدا أن دعم الدول الصناعية الغنية سيمكننا من تعزيز الجهود التي ما زالت تبذلها بلدان الجنوب، تلك الجهود التي ستتيح لنا تحسين إدارة اقتصادنا الكلي وذلك بمعالجة التضخم وتعزيز ميزانية متوازنة. بيد أن نسبة الفقر المدقع في العالم لم تتراجع لا سيما في البلدان الأقل نموا حيث مكافحة الفقر ما زالت مهمة صعبة جدا.

إن الحالة التي وصفتها لتوي قد تفاقمت بسبب عوامل لم تتمكن البلدان النامية من السيطرة عليها. فهي تشمل، على سبيل المثال، الدين الخارجي وتدهور الشروط التجارية، وضعف المساعدة الإنمائية الرسمية، والانحطاط البيئي. علاوة على ذلك، يشكل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) تحديا رئيسيا للنمو والتنمية الاقتصادية. والمؤتمرات الرئيسية التي عقدت تحت إشراف الأمم المتحدة بطيئة في تحقيق النتائج. والاجتماع المعني باستعراض حالة الأهداف الإنمائية للألفية المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ وعدم نجاح جولة الدوحة الإنمائية والاجتماع المعني باستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا في العقد ٢٠٠١–٢٠١٠ المعقود في ١٨ و ١٩ أيلول/سبتمبر أمور أظهرت أنه ما زالت هناك عوائق تحول دون تنفيذ الالتزامات المعلنة.

لذلك نأسف لعدم وفاء شركاء التنمية دائما بالتزاماتهم الإنمائية لأقل البلدان نموا. غير أن الوعود التي أعلنت مؤخرا لا سيما في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية عام ٢٠٠٥ المتعلقة بزيادة المساعدة والتخفيف من عبء الديون جعلتنا نشعر ببعض التفاؤل. وفضلا عن ذلك، فإن الوصول إلى الأسواق وقضاء جميع البلدان تدريجيا على المعونات الزراعية الحكومية في آن واحد وفي التواريخ التي حددتها منظمة التجارة العالمية من شأنهما أن يساعدا في تنمية البلدان الفقيرة حيث أن الزراعة هي الأساس لحياة مئات الملايين من الناس في أقل البلدان نموا. ويهم توغو أن يتم إحراز تقدم في حلّ المسائل المتعلقة بالقطن، لا سيما المسائل التي ما زالت حيوية بالنسبة للعديد من البلدان النامية.

إن بلدي يرحب بالحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية المعقود في ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر الذي عالجت الجمعية العامة من خلاله الجوانب المتعددة للهجرة الدولية. ويجب علينا أن نمعن النظر في السبل الكفيلة بمنع تدفق الهجرات الكبيرة والخطيرة إلى البلدان الشمالية. واتخاذ مجموعة من التدابير القمعية وحدها لن يحل وضعا قد أصبح كارثيا أكثر فأكثر.

وفي الختام أود أن أؤكد أننا إذا كنا مخلصين لمصيرنا المشترك وشراكتنا العالمية المشتركة القائمة على التضامن، نستطيع تحقيق أهداف الألفية الإنمائية. ولذلك يجب على بلدان الشمال وبلدان الجنوب أن تنفذ التزاماتها وبالتالي تساهم في إنهاء معاناة الملايين من المحرومين في جميع أنحاء العالم وتعزز السلم والأمن الدوليين.

الرئيس بالنيابة: الآن أعطي الكلمة لسعادة السيد شو صو هون، نائب وزير خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد شو صو هون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تحدث بالكورية) (قدم الوفد نسخة بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئ باسم وفدي السيدة هيا راشد آل خليفة على انتخابها رئيسة للجمعية العامة وأُعرب عن عميق اقتناعنا أن أعمال الدورة سوف تتكلل بالنجاح تحت قيادتها القديرة.

إن تطلعات البشرية نحو عالم من السلم والرخاء في القرن الجديد ما زالت تواجه تحديات خطيرة. إن الأعمال الانفرادية والاستبدادية التي تقوم بها القوة العظمى قد أصبحت طائشة إلى درجة أنها تدوس على مبادئ احترام السيادة المتساوية لجميع الدول التي هي في صلب ميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي تزيد من قلق المجتمع الدولي بصورة خطيرة. والأسوأ من ذلك هو غزو دول ذات سيادة إما بصورة علنية أو عدم الاكتراث لحدوثه، بل والدفاع عنه بذريعة عدم انتشار الأسلحة ومكافحة الإرهاب، مما يؤدي إلى قتل الأبرياء وتدمير السلم والأمن الدوليين.

إن التهديدات والأعمال الاستبدادية للدولة العظمى قد أصبحت أكثر وأكثر وضوحا في استهدافها لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن المناورات العسكرية المغامرة التي تقوم بها الولايات المتحدة، من قبيل التدريبات العسكرية، والحصار الاقتصادي الذي تفرضه على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يتم التهاون معهما بينما تجربة إطلاق الصواريخ العادية التي يقوم بها جيشنا للدفاع عن النفس، تُدان على أنها تهديد للسلم والأمن الدوليين. هذه الحقيقة درس خطير لنا جميعا مؤداه أن البلد الذي يملك قوة ذات بأس، تصلح رادعا عادلا، هو وحده القادر على حماية كرامة وسيادة أمته.

هنا تكمن ضرورة وعدالة سياسة سونغون التي ينتهجها الجنرال كيم جونغ إل، قائد شعبنا المحترم. إن سياسة سونغون ضمانة أكيدة لقدرة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على حماية سيادتها وأمنها وضمان السلام والاستقرار في شبه القارة الكورية وفي المنطقة بأسرها في وجه السياسة المتصلبة والعدائية للولايات المتحدة ضدها. إن امتلاك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقوة الردع، للدفاع عن النفس فقط، ينسجم كذلك تماما مع مصلحة بلدان المنطقة في السلم والأمن والبيئة الآمنة.

وكما هو معروف، لقد عانى الشعب الكوري من تاريخ مأساوي؛ فهو بعد ما يقرب من نصف قرن من الاحتلال العسكري الاستبدادي من اليابان، يعيش منذ ستين عاما في حالة حرب مع الولايات المتحدة. وبسبب هذه الخلفية، يتطلع الشعب الكوري للسلام أكثر من أي بلد آخر. اليوم، يسيطر على شبه القارة الكورية توتر خطير

ومتفجر ومواجهة بدل السلم والأمن الدائمين. ومصدر ذلك هو سياسة الولايات المتحدة الشريرة والعدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ليست القضية النووية في شبه القارة الكورية استثناء لأنها تنبع من تهديدات الولايات المتحدة النووية. لقد تعدت سياسة الولايات المتحدة تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مجرد العداء، بل أصبحت تشكل تهديدا نوويا حتى بوصفها لنا أننا جزء من ''محور الشر''، وهدف لضربات استباقية، مما دفع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى حتمية امتلاك الردع النووي. إن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتمسك بموقفها الثابت بالبحث عن حل لقضية إخلاء شبه القارة الكورية من الأسلحة النووية سلميا من خلال الحوار والمفاوضات.

وكما يعرف العالم حق المعرفة، إن العناصر الرئيسية الواردة في البيان المشترك الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ الذي تم اعتماده في المحادثات السداسية هي التزامات على كل من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة للتخلص من برامجهما النووية وللتعايش السلمي بينهما. أما بالنسبة للبيان المشترك، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تزال ملتزمة بتنفيذ جميع البنود المتفق عليها على قدم المساواة. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية متأكدة من أنها ستستفيد بصورة أكبر من تنفيذ بنود المحادثات المتفق عليها. ولهذا السبب فهي ترغب أكثر من أي بلد آخر في إجراء محادثات. غير أن الولايات المتحدة، بعد قليل من إعلان ذلك البيان المشترك، لم تُضِع وقتا لفرض عقوبات مالية على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي هي شريك في الحوار، وبالتالي تخلصت من جولات المحادثات اللاحقة المتفق عليها وخلقت الجمود الراهن.

وفي ضوء هذه الحقائق، من الواضح جدا أن الولايات المتحدة لا تحبذ المحادثات السداسية وإعلان شبه القارة الكورية خالية من الأسلحة النووية. وإذا كان هناك شيء تحبذه الولايات المتحدة فهو تأجيج التوتر في شبه القارة الكورية لاستعماله ذريعة لتعزيز قواتها العسكرية في شمال شرقي المنطقة الآسيوية. وتهدف الولايات المتحدة من ذلك إلى تعزيز قواتها المسلحة في المنطقة وبهذا تحتوي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية القوية الناهضة والبلدان المجاورة ضمن استراتيجيتها لسيادة العالم. هذه هي النية الحقيقية للولايات المتحدة.

إنه ليس من المعقول أن تشارك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في ظل الجزاءات الأمريكية التي لا أساس لها، في المحادثات لمناقشة تخليها عن قدراتها النووية. إنها قضية مبدأ ولا يمكن التساهل في التنازل عنها قيد أنملة. إنني أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن عميق امتناني للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لدعمها المتواصل وتشجيعها لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في جهودها للتوصل إلى حل سلمي للقضية النووية في شبه القارة الكورية.

أما بالنسبة لإعادة توحيد كوريا، فإن ذلك ما يصبو إلى تحقيقه بلدنا في أقرب وقت ممكن، كشرط مسبق لضمان تحقيق السلام والأمن الدائمين في شبه القارة الكورية. إن إعلان الشمال والجنوب المشترك الصادر في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ هو إعلان بشأن تحقيق الاستقلال وإعادة توحيد الأمة الكورية نفسها سلميا ورفض التدخل الأجنبي. لكن مع الأسف، أبدى وزير الشؤون الخارجية والتجارة لكوريا الجنوبية في ٢١ أيلول/سبتمبر، ملاحظات مشوهة حول جذور أسباب التوتر في شبه القارة الكورية دون أن ينطق بكلمة واحدة عن تنفيذ إعلان الشمال والجنوب المشترك الصادر في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ويسبب ذلك لنا إحباطا شديدا.

إنه من المعروف تماما أن العوامل الرئيسية التي تنسف السلام والاستقرار وتؤدي لتفاقم التوتر في شبه القارة الكورية هي وجود القوات العسكرية الأمريكية في كوريا الجنوبية، وعقيدتها في توجيه ضربة نووية استباقية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والمناورات العسكرية الأمريكية المشتركة مع كوريا الجنوبية المتواصلة على نطاق واسع، وتزويد كوريا الجنوبية بكميات كبيرة من جميع المعدات العسكرية بما فيها أسلحة الدمار الشامل، وطلعات الاستطلاع الجوي الذي تقوم به الولايات المتحدة التي تزيد عن مئة مرة في كل شهر.

إن بيان الشمال – الجنوب المشترك الصادر في ١٥ حزيران/يونيه لم ينفذ بسلاسة حتى الآن، بسبب مناورات الولايات المتحدة الأمريكية المتواصلة التي لا تخدم تحسن العلاقات بين الكوريتين، وبسبب وجود آليات قانونية في كوريا الجنوبية مثل قانون الأمن الوطني الذي ينص على أن أبناء البلد الواحد أعداء، وينكر حتى حقوق الإنسان الأساسية، وهو أمر يتنافى مع مفهوم ''بأيدي أمتنا نفسها'' الذي هو صلب البيان المشترك. هذه حقائق لا يمكن إنكارها.

برفع علم الإعلان المشترك بين الشمال والجنوب، وفي إطار مُثُل ''بأيدي أمتنا نفسها''، من المؤكد أن حكومة جمهوريتنا ستتمكن من تحقيق إعادة التوحيد الوطني بتحقيق التعاون بجزم في الميادين الثلاثة، الاستقلال الوطني والسلم مقابل الحرب والوطنية من أجل إعادة التوحيد.

ولكي تؤدي الأمم المتحدة مهمتها في صون السلم والأمن الدوليين، ينبغي اتخاذ تدابير عملية لرفض الأحادية والإجراءات التي تفرض بالقوة وتعوق إقامة علاقات دولية منصفة وعادلة. فضلاً عن ذلك، ينبغي ترسيخ الديمقراطية في الأمم المتحدة ليتسنى حل جميع القضايا الدولية على نحو يتمشى مع المصالح المشتركة للدول الأعضاء.

وفي هذا الصدد، نرى أن أحد السبل المعقولة لتحقيق ذلك نقل سلطة اتخاذ القرارات بشأن القضايا المتصلة مباشرة بالسلم والأمن الدوليين، مثل استخدام القوة، من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة. ومن المحتم أيضاً ضمان أن يلتزم مجلس الأمن، المسؤول عن السلم والأمن الدوليين، بصرامة في أنشطته بمبدأ الإنصاف. وينبغي أن يكون مسؤولاً أمام الجمعية العامة بتقديم إسهام حقيقي للسلم والأمن الدوليين، لا أن يكون وسيلة لإعطاء غطاء قانوني للمصالح الاستراتيجية لبلدان معينة.

وحقيقة أن مجلس الأمن لا يزال يقف موقف اللامبالاة من الاعتداء على سيادة الأراضي العربية وارتكاب مذابح للمدنيين في هذه الأراضي – كغزو الولايات المتحدة للعراق والاعتداء الإسرائيلي على لبنان – مثال نموذجي لانعدام المسؤولية وعدم الإنصاف والمعايير المزدوجة في أنشطته. وينبغي أن يركز إصلاح مجلس الأمن، الذي يجري النظر فيه الآن، على ضمان الإنصاف في أنشطته، وضمان، أولاً وقبل كل شيء، أن تكون بلدان حركة عدم الانحياز والبلدان النامية، التي تشكل الغالبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة، ممثلة تمثيلاً كاملاً.

وبالنسبة لزيادة عدد المقاعد الدائمة العضوية في المجلس، بلد كاليابان، مجرم الحرب الذي غزا بلداناً آسيوية وارتكب مجازر ضد أناس أبرياء، ولكنه ما فتئ يشوه تاريخه العدواني بدلاً من تصفيته، لا ينبغي أبداً أن يُسمح له بأن يصبح عضواً دائماً.

وستواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تطوير علاقات الصداقة والتعاون مع جميع الدول الأعضاء التي تحترم سيادتها، وفقاً لمُثُل سياستها الخارجية – الاستقلال

والسلام والصداقة – وستسهم بنشاط في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد سفين يورغنسن، نائب وزير خارجية إستونيا.

السيد يورغنسن (إستونيا) (تكلم بالانكليزية): أبدأ بتهنئة السيدة هيا راشد آل خليفة على توليها منصب رئيس الجمعية العامة. ونحن نثق بها تماماً ونتمنى لها كل نجاح. وأود أيضاً أن أشيد بوزير الخارجية يان إلياسون على قيادته الفعالة للجمعية في دورتها الستين، التي حققت نتائج جديرة بالذكر.

وأرحب بحرارة أيضاً بجمهورية الجبل الأسود بوصفها العضو الـ ١٩٢ في الأمم المتحدة.

تواجه الأمم المتحدة مهام ضخمة. وقد أُحرز بالفعل تقدم ملحوظ في بعض ميادين الإصلاح، مثل إنشاء مجلس حقوق الإنسان والصندوق المركزي للاستجابة لحالات الكوارث ولجنة بناء السلام. ونعلق أهمية كبيرة أيضاً على بدء الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، التي تدعو إلى تعزيز تدابير الأمم المتحدة الرامية إلى التصدي للإرهاب وإلى تنسيق هذه الجهود على نحو أفضل.

إستونيا ملتزمة بقوة بتعزيز السلم والأمن في جميع أنحاء العالم. ونحن نتابع التطورات في الشرق الأوسط بقلق وتعاطف. فقد أظهرت الأحداث الأخيرة مرة أخرى وجود حاجة إلى اتخاذ إجراء عاجل وتقديم إسهامات سخية من المجتمع الدولي لحل الأزمات الإنسانية، بالإضافة إلى الحاجة إلى تأمين سلام دائم. ولم تقف إستونيا موقف المتفرج. فقد استجبنا لتلبية الاحتياجات الملحة للشعب في لبنان، وقدمنا مساعدة للشعب العراقي ليتمكن من إعادة بناء بلده.

وستظل إستونيا تدعم بنشاط الأمم المتحدة في تعزيز السلم والأمن، كما ندعم دور المنظمة الهام في التنمية الدولية. ولا نزال مقتنعين بأن الأمم المتحدة هي الجواب للأخطار والانقسامات الحالية والمستقبلية التي تهدد العالم. ونظراً لأننا نتفق تماماً مع البيان الشامل الذي أدلت به رئيسة فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي، اسمحوا لي أن أُبرز بإيجاز بعض جوانب الشراكة العالمية التي نثمنها جداً.

من بين المقاصد الرئيسية للأهداف الإنمائية للألفية إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. وهذا يشمل الالتزام بالحكم الرشيد وعمل المؤسسات الديمقراطية على نحو يتسم بالكفاءة، وكذلك احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون احتراماً كاملاً من أجل استدامة جهود التنمية. وكما جرى التأكيد في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، ما من بلد يستطيع وحده معالجة تحديات العصر المعقدة. وفي حين أن جميع الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميتها، فإن جهودها الفردية ينبغي أن تدعم بإجراءات وبرامج عالمية ملموسة. والشراكة عنصر محوري فعلاً في كل ما نعمل.

عندما تحل كارثة ببلد أو بمنطقة بأسرها، يلزم اتخاذ إجراء عالمي مشترك بأسرع ما يمكن. وليتمكن المجتمع الدولي من التصدي بتوقيت جيد وعلى نحو يتسم بالكفاءة، يلزم وجود شبكة عالمية للغوث في حالات الكوارث جيدة التنسيق ومزودة بالموارد على نحو سليم. وتولي إستونيا بصورة متزايدة أولوية عليا لتنسيق المساعدة الإنسانية والغوثية في حالات الكوارث على صعيد عالمي، وتجد أن من المهم زيادة تقوية قدرات الأمم المتحدة على التصدي للحالات الإنسانية. وقد كانت السنة الأولى للصندوق المركزي للاستجابة لحالات الكوارث خطوة مبشرة بالخير نحو إنشاء نظام دولي للعمل الإنساني متوازن وأكثر استجابة، وإن كانت لا تزال توجد تحديات عديدة. ونحن ملتزمون

باستمرار زيادة إسهامنا المالي المقدم لنظام العمل الإنساني للأمم المتحدة لتقديم المساعدة الغوثية في حالات الطوارئ.

وفي هذا الصدد، من المهم أن نضمن دائماً أن تشجع أنشطة الغوث في حالات الكوارث وجميع الأنشطة الإنمائية إيجاد حلول مستدامة بيئياً. فاستدامة البيئة مسألة ملحة، ولكنها في نفس الوقت مهمة طويلة الأجل تتطلب اتخاذ إجراء مشترك. وتعلق إستونيا أهمية كبيرة على الحاجة للتنسيق والاتساق في ميدان الأنشطة المتصلة بالبيئة؛ وتدعم إنشاء إطار مؤسسي أكثر اتساقاً داخل الأمم المتحدة.

تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً يقتضي ألا تقتصر المشاركة على الحكومات والهيئات الحكومية الدولية فقط؛ فالالتزامات التي تقطع في المؤتمرات الرئيسية لا يمكن تنفيذها بدون التعاون مع المؤسسات المحلية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. وتثبت تجربتنا بوضوح أن بوسع المنظمات غير الحكومية أن تقوم بدور حاسم في التعاون الفعال من أجل التنمية. وفي حالات عديدة، تفوق كفاءة مؤسسات المجتمع المدني كثيراً كفاءة المؤسسات الحكومية في إنشاء علاقات عمل دينامية مع المنظمات غير الحكومية في البلدان الشريكة. وقد كان التعاون مع المنظمات غير الحكومية مفيدا بدرجة ملحوظة في قطاعي التنمية المستدامة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك في وسائل الحكومة الإلكترونية.

يقودنا هذا إلى مجال آخر للتعاون – استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونظراً للنجاح الملحوظ الذي حققه بلدي في استخدام التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات، وفي إجراء إصلاحات واسعة النطاق، سنواصل زيادة مدخلاتنا في التطوير الشامل في هذا الميدان.

وتوجد أيضاً حاجة لتنشيط وإصلاح الأمم المتحدة. وإستونيا مستعدة للإسهام بأفضل ما لديها من قدرة في وضع استراتيجية شاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لهيكل الأمم المتحدة برمته. وجميع هذه المسائل – تكنولوجيا المعلومات والتنمية المستدامة والغوث الإنساني والغوث في حالات الطوارئ – مدرجة أيضاً في جدول أعمال اللجنة الثانية، التي سيرأسها الممثل الدائم لإستونيا أثناء الدورة الحادية والستين هذه. وسنبذل قصارى جهدنا في هذه اللجنة لنتأكد من النهوض بفعالية بالمسائل التي ذكرتها للتو، وجميع المسائل الهامة الأخرى المعروضة على اللجنة طبعا.

ويجب أن نظل ملتزمين بقوة باحترام سيادة القانون وبحقوقنا وكرامتنا كبشر. وفي الحقيقة، إذا أردنا أن تشكل حقوق الإنسان دعامة من دعامات الأمم المتحدة الرئيسية الثلاثة، بالإضافة إلى الأمن والتنمية، لا بد من تنفيذ القرار ٢٥١/٦٠ نصاً وروحاً. ونتوقع أن يقوى مجلس حقوق الإنسان وأن يصبح مؤسسة مرجعية، وأن توضع قضايا حقوق الإنسان على نفس مستوى البنود الرئيسية الأخرى في جدول أعمال الأمم المتحدة. وهذه السنة الأولى من عمر مجلس حقوق الإنسان، سنة انتقال وبناء القدرات. وتتضمن رؤية إستونيا إنشاء هيئة تنفيذية مدعمة بإجراءات خاصة وآلية جديدة كفؤة وعالمية، ترصد فرادى البلدان بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية بوصفها شريك لا غنى عنه.

وينبغي أيضاً أن نضمن أن تظل حقوق الشعوب الأصلية جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان، وأن تظل مسالة جوهرية بالنسبة لمجلس حقوق الإنسان. واعتماد مشروع الإعلان المعني بحقوق الشعوب الأصلية أثناء الدورة الحالية مهم جداً لملايين الناس المنتمين للشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم. ومن المهم جداً أن يُعتمد في جلسة عامة من جلسات الجمعية العامة هذا العام. وقد يكون تنفيذه خطوة كبيرة نحو القضاء على الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق

الإنسان التي يعاني منها الكثير من الشعوب الأصلية. وبوسع مجلس حقوق الإنسان أيضاً أن يستضيف منتدى للحوار يمكن أن يناقش فيه ممثلو الشعوب الأصلية والدول ومقرر خاص القضايا التي يتضمنها الإعلان.

ومشروع الاتفاقية المعنية بحالات الاختفاء القسري صك جديد آخر يتعين أن تعتمده الجمعية العامة وأن تنفذه الدول في أسرع وقت ممكن – والاختفاء القسري ظاهرة متكررة يجب محاربتها. ومن الضروري أن يُعتمد مشروع هذه الاتفاقية في الدورة الحالية ليتسنى للدول البدء في التوقيع والمصادقة عليها في بداية العام القادم في باريس.

والغرض من الأهداف الإنمائية للألفية أيضاً النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع أنحاء العالم. وهذا يشمل الأمم المتحدة أيضا، بالطبع. وتتفق إستونيا مع وجهة النظر القائلة إنه ينبغي زيادة دور المرأة في نظام صنع القرار في الأمم المتحدة. ونظراً لأن الجمعية العامة ستبت هذا العام في اختيار الأمين العام التالي، فإننا نؤيد ترشيح السيدة فيرا فايك – فريبرغا. وبالتالي، تصبح رئيسة لاتفيا أول امرأة تترأس الأمم المتحدة خلال ٦٠ عاماً من وجودها. ويجب أن تعبر قراراتنا عن التزاماتنا. فقد حان الوقت ليشغل ممثلو بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية مراكز رفيعة في الأمم المتحدة. وأعتقد أننا جاهزون لصنع التاريخ.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أعرب عن عميق احترامي للأمين العام، السيد كوفي عنان. إننا نقدر تفانيه وتصميمه الشخصي في معالجة التحديات الهائلة للقرن الحادي والعشرين وتشكيل مستقبلنا المشترك. فعلى مدى عشر سنوات من الخدمة، أعطى القيم العالمية للإنسان مستوى رفيعاً وقاد الأمم المتحدة برؤية حقيقية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.